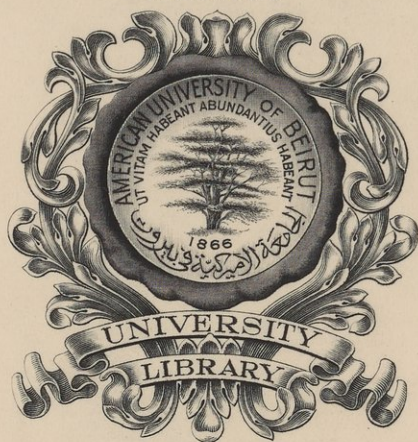




AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



338.9
M391EA

مكتبة

خواطر في السياسة والاقتصاد

وهيب مسمي

أستاذ الاقتصاد السياسي
كلية التجارة — جامعة القاهرة

يوليو ١٩٥٣

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

ما أظن أن هناك بلدا في العالم تستبد به مشكلاته وتعنف فيه الصعاب التي يواجهها ، والمتاعب التي يلاقها ، كما تستبد بمصر مشكلاتها ، وتعنف فيها متاعبها وآلامها . وما أظن أن هناك شعبا يواجه مثل هذه المشكلات والمتاعب والآلام ، بروح قوامها النهوين من شأنها ، والاستخفاف بنتائجها وآثارها ، كما يلاحظ الباحث والمدقق في مصر . ولو أردنا أن نفهم السر في تراحم هذه المشكلات ، وأن نتعرف حقيقة سريان هذه الروح المتواكدة المتخاذلة ، التي تشيع بين جمهورنا ، متعلبه وجاهله على حد سواء ، لوجدنا أن كل ذلك إنما يرجع إلى تاريخ طويل ، كانت تحكمنا فيه حكومات لا تستهدف في أعمالها الخير العام ، وإنما كانت تعمل على إشباع شهوات القلة من الجماعة ، تمكن لها من أسباب الثراء الغاشم ، وتهيم لها جميع الفرص ، التي تعينها على الاحتفاظ بمزاياها ، بل على توسيع مجال سلطانها ونفوذها .

هكذا عشنا طويلا ، نحن المصريين ، في ظل حكومات غربية عنا ، لا تستوحى في سياستها — إذا صح أن كانت لها سياسة تذكر — ما يعود على جمهرة الشعب بالخير العام ، ولا تقيم من نفسها وصيا أو رقيبا ، يشرف من كذب على مختلف الاتجاهات ، فيشجع ما يراه منها متفقا مع الصالح العام ، ويؤيده بكل ما تملك الحكومة من سلطان التشريع وقوة التنفيذ ، ويحول دون ما يراه مجافيا للصالح العام ، متعارضا معه ومنافيا له ، حتى لا تترك أقدار الشعب في المستقبل القريب أو البعيد ، عرضة للأذى ونهبها للشر ، الذي لا بد وأن يحقق به ، إذا تركت الاتجاهات الخطرة ، تسير في مجراها ، دون أن تجد ما يسد عليها طريقها ، أو يقطع عليها سبيلها .

ولقد استبشر المصريون في النهاية خيرا . إذ وجدوا أن السبيل إلى حياة برلمانية دستورية كريمة قد أتيح لهم ، ليحكموا عن طريقه أنفسهم بأنفسهم ، وليحققوا ما تضمنته مادة أساسية من مواد الدستور الذي قضت الأحداث أخيرا بالفائز ، وهى أن الأمة مصدر السلطات ، استبشروا بذلك الدستور الخير كل الخير ، وعلموا عليه آمالا واسعة ، ورجوا أن يكون من وراء تطبيقه ، ما يدفع إلى قيام حكومات شعبية ، تعمل على إشاعة الخير والمعروف ، وتنفذ مواد الدستور حرفا وروحا ، وتحافظ على حرمة ، وتذب عن المصريين جميعهم ، أجيالهم الحاضرة وأجيالهم المستقبلية ، على حد سواء . كل عوادى الشد والأذى والخطر ، وتكمنل لهم حياة اجتماعية وسياسية مستقرة ، تصان فيها الحريات ، ويأمن فيها الناس على أموالهم ومواردهم وثرواتهم ، ويفسح فيها المجال لظهور الكفايات التى تحتاج إليها البلاد ، فى سبيل تحقيق تقدمها ، وتدعيم كيانها ، إلا أن هذه الآمال التى ذخرت بها نفوس المواطنين المفكرين ، سرعان ما تداعت ، لأنه قد بدا لهم جليا واضحا ، أن البرلمانية المصرية الفتية ، قد تركت قيادها لقوى خبيثة ساخرة غائبة ، ترفع بعض أحزابها إلى القمة ، كلما عنت لها مصلحة فى ذلك الرفع ، وتهوى بهذه الأحزاب إلى الخسيف ، وتعرضها لكل ألوان الهوان كلما وجدت أن مصلحتها تدعوها إلى القذف بهذه الأحزاب إلى الهاوية . وقد سمحت البرلمانية المصرية لنفسها أن تكون ألوبة فى أيدي هذه القوى ، مسخرة لأغراضها وشهواتها وآربها ، عليها تجد فى ذلك نجاة لها من الهوان والأذى ، أو عليها تجد فى ذلك ما يدعم مصالحها ويحقق آربها من غنم تظفر به على حساب الصالح العام ، وبذلك أضاعت البرلمانية المصرية فرصة فذة ، كانت فرصة الدهر ، لتقيم من نفسها السيد المطاع والأمر الناهى ، والمتصرف الذى لا يرد له قرار ، لأنها آثرت لنفسها أن تقف موقف الموجه لا الموجه ، وغلبتها شهواتها الذليسة وصرعها امعانها فى التكالب على الحكم ، فأقام من بعضها عدوا لبعض ، ونأت

بها خصوماتها وصرقتها عن تحقيق سيادة الشعب ، وتدعيم سلطان الأمة ، والظفر لها بكل المقومات التي تجعل منها أمة قوية عزيزة المنال مرهوبة الجانب .

إلا أن الفساد الذي ألم بالبرلمانية المصرية ، لم يقف عند حد قبولها أو ضاعا ذليلة مهينة ، أفقدتها عزتها وكرامتها ، وجعلتها مسودة لا سيادة ، ولكنه تجاوزها إلى سواد الشعب ، وتسرب منها إلى أداة الحكم . أما الشعب فقد عرضته البرلمانية المصرية لأقسى التجارب وأعنفها وأشدّها مرارة ، وبدلاً من أن تسوسه سياسة حكيمة ، تستهدف أن تجعل منه الحكم الأخير في مصائر الأمور ، ينظر إليها بعين المصلحة العامة الدائمة الطويلة المدى ، إذ بها تزج به في خضم من الخصومات ، وتجعل من بعض أفراده أبواقاً تشتري ، تجري وراء صالحها الخاص ، وتدفع حيث تسجل الأرقام أكبر ثمن للتأييد والمناصرة ، وتجعل من بعضه الآخر ، جمهوراً مخلوباً على أمره ، لا يدري منه شيئاً ، يساق سوقاً ليلقي بأصواته مع الجانب الذي يملك كل أسباب القوة والبطش ، فإذا رغب نفر من الناس عن هذا المصير لنفسه ، ولم تن عليه كرامته وحرية في التعبير عن رأيه ، لم يجد في النظام كله ، ما يعنيه على الوصول إلى حقه ، والدفاع عن كرامته ، لأن القوة التنفيذية قد آلت على نفسها إلا أن تخرج على كل القواعد والأصول وأن تنتهك جميع الحرمات ، وأن تعبت بكل القدسيات . وهكذا خرج جمهور الناس من مدرسة الدستور والبرلمانية المصرية ، وقد تعلموا فيها أن الملق والزيف والباطل والمداينة هي البضائع المزجاة ، التي تقربهم من أهدافهم ، وتعينهم على تحقيق مآربهم . وأن التمسك بالحق والتشبث بقواعد الفضيلة والسلوك الكريم هي البضائع البائرة ، التي تضيع دليهم حقوقهم وتطل عليهم مصالحهم ، وتبعدهم عن تحقيق آمالهم .

وهكذا بدلاً من أن تكون البرلمانية المصرية مدرسة حية اقواعد الديمقراطية

الصحيحة وأصولها ، تبث مبادئها في نفوس المواطنين ، وتجعل منها قدسا من
الاقدا س ، يضحى في سبيله الناس بكل مرتخص وغال ، إذ بها تحول نفسها بنفسها
إلى حرب على الديمقراطية وأصولها ومبادئها ، تنشد بين الناس روحا شريرة
من التعصب للأفراد والزعامات ، بدلا من أن تنشد بينهم روحا من التسامح ،
تقضى بالأخذ والعطاء والنقاش بالتي هي أحسن ، وتجعل الناس يتشبثون بأوضاع
ديكتاتورية على أنها من صميم الديمقراطية ، بدلا من أن تشيع بينهم أن البشر
غير معصومين من الخطأ ، وأنهم عرضة للزلل ، ومن ثم كان عليهم أن يحكموا على
الأعمال ، حكمهم على الحقائق الموضوعية ، دون أن يربطوا بينها وبين الأسماء
والأشخاص .

أما أداة الحكم فقد لحقها أيضا من فساد وتعطن البرلمانية المصرية الشيء
الكثير . لأنها جعلت منها وسيلة تعذيب وإرهاب ، تطلقها على خصومها ، لتنتقم
لها منهم في أشخاصهم وأموالهم ، تستبيح في سبيل ذلك كل المقدسات ، ولا تضع
لنفسها حدودا تقف عندها في سبيل تنفيذ التعليمات التي تصدر إليها ، بمن يقبضون
في أيديهم على أزمة الشئون . وقد انقسمت أداة الحكم إلى قسمين رئيسين ، قسم
منها لا يناصر فريقا بالذات ولا يمت له بصلة ، ولكنه على استعداد دائما ، بحكم
النظام القائم الفاسد ، لأن ينفذ سياسة الحاكم مهما كان لونه ، ومهما كانت اتجاهاته ،
ومهما كانت التعليمات الموجهة مخالفة للقوانين منافية لها . وبذلك نشأت في أداة
الحكم طبقة من موظفي الدولة ، وهم جمهورتهم ، غلبت عليهم أمورهم ، فأضحوا
يحرمون اليوم ما كانوا يحصلونه في أمسهم ، ويحطلون اليوم ما كانوا يحرمونه في
أمسهم . وبذلك غدت أوضاع الحكم غير مستقرة ولا ثابتة ، بل نهبا للاغراض
المتعارضة والمآرب المتقلبة . وبذلك مرة أخرى ، ضاعت المسؤولية ، وغدا كل
موظف ، لا يفكر في واجباته كما تليها عليه شئون وظيفته ، ومطالب المنصب الذي

عليه ، بل يفكر في الخطوى برضاء رئيسه ، وهو الذى يمسك في يديه بمصائره وأقداره ، ومن ثم شاعت في دواوين الدولة ومصالحها روح خبيثة من الاستهتار ، والملق للرؤساء ، والرغبة في مجاراتهم والتمنى مع رغباتهم ، حتى ولو كان ذلك على حساب الصالح العام .

أما القسم الثانى فهم فريق الموظفين الحزبيين المحظوظين ، الذين لا تسكاد ترقى حكومة يوالونها مناصب الحكم ، حتى تغدق عليهم المراتب والتميينات والمناصب بلا حساب ، ودون مبالاة بالحاجة اليهم في المناصب التى ينصبون اليها ، ودون رعاية لأهائهم وكفائتهم في الأعمال التى يعهد بها اليهم والواجبات التى يحل بينهم وبين أدائها . ولكن ما تسكاد الحكومة التى يناصرونها تهجر مناصب الحكم ، حتى يبعد الكثيرون منهم عن مناصبهم ، ليحل مكانهم طبقة جديدة من الحزبيين المحظوظين ، الذين عرف عنهم الولاء لأصحاب اللون الجديد من ألوان الحكم وهو الذى شئت الأقدار السعيدة بأن يركب أصحابه مركب الهاوين المنبوذين .

وسواء كان موظفو الدولة ، من الفريق الأول ، الذى لا يعنى أفراد ، بأن يكون لهم لون ثابت لا يتغير ، أو كانوا من الفريق الثانى ، الذى يعنى أفراد ، بأن يعرف عنهم ، أنهم أنصار حكومات معينة بالذات ، سواء كانوا هذا أو ذاك ، فإن كثرتهم لا يلقون بالا كما أشرت إلى واجباتهم الأصلية في خدمة مصالح الدولة والشعب ، ولكنهم يعنون أول ما يعنون بالظفر برضاء السادة من الرؤساء والوزراء . ولن يتأتى لهم هذا الرضاء إلا إذا ساروا في الشوط إلى نهائيه ، متفانين في التحايل على القانون كلما دعا الأمر إلى هذا التحايل ، وما أكثر ما كانت تبذل الجهود المضنية ، لتفويت نص من نصوص القانون ، أو للتفنن في الخروج على روحه ومراميه . وإذن خرجت أداة الحكم كلها عن غرضها الأصل ، في العمل على خدمة الشعب وتحقيق مصالحه ، إلى العمل على تحقيق مصالح تلك الفئة

القابلة ، ممن أدركوا شؤون الحكم وفازوا بمناصبه ، وإلى تدعيم صوايح أنصارهم وأذنائهم . وكل هذا أدى بطبيعة الحال إلى شعور الموظف الحكومى ، بأنه إذا كان عبدا مغلوبا على أمره لساتته من الحاكمين ، فإنه يتعين عليه أن يعوض أمام نفسه هذا النقص النفسى الذى يمضنه كلما صحا له ضمير ، عن طريق ظهوره أمام أفراد الشعب الذين تدفعهم مصالحهم إلى اللجوء إليه ، بمظهر السيد المتصلت القوى المرهوب الجانب ، الذى لا يمكن أن يرد له قرار ، والذى يقبض فى يديه على السلطان ، إذا شاء ، دعم به مصالح من يهوى ، وإذا شاء ضيع به مصالح من لا يطيب له أن يأخذ بناصرهم . وقد كان هذا السلطان غير المردود للموظف الحكومى ، كما كان للأداة المتعفنة التى سار بها نظام الحكم ، والتى حالت دون النظر فى شكوى المتظلمين وعدم فسح المجال لإنصافهم ، باعثا إلى انتشار الرشوة بين طوائف الموظفين كبارهم وصغارهم . واضطر أفراد الشعب اضطرابا إلى السلوك فى هذا السبيل العاثر المشين ، ليكفلوا مصالحهم ويضمنوا قضاء أمورهم .

وهكذا نجد أنفسنا أمام فساد يتغلغل فى كل ناحية من نواحي الحكم ، تتسع دائرته ، وينتشر شره حتى يغشى الحياة المصرية فى كل ناحية من نواحيها . وحتى يبدو فى أعنف مظهر من مظاهره فى شكل « بيروقراطية » مصرية مستبدة ، ومستتهرة عابثة ، لاهية عن أداء واجباتها ، ومعمنة فى تحصيل أكبر قدر من الثراء ، كلما مكنتها الفرص من ذلك ، وكلما سولت لها مآربها أن تخرج على قواعد الأمانة والنزاهة والشرف .

لم تعمل البرلمانية المصرية إذن كما كان يجب عليها أن تعمل على صيانة أداة الحكم والحفاظة عليها من عوامل الفساد والاغراء . ولم تقم بخلق جو نزيه برى .

يفسح فيه المجال لتربية موظفي الدولة تربية استقلالية ، يراعى فيها تهويدهم على الاضطلاع بالمسؤوليات ، وتحديد اختصاصات كبارهم وصغارهم تحديدا دقيقا ، ولم تتم البرلمانية المصرية ، بارساء القواعد الادارية على أسس نظيفة ، بحيث تقتضى من الموظفين ان يحكموا حكم القانون هو الفيصل ، يرجعون اليه فى كل ما يعن لهم من شئون وظائفهم وواجباتهم ، ولم تضع التقاليد السامية الرفيعة التى تحول للرءوس مهما هان عمله ، وصغر شافه أن يقول لرئيسه : مكانك قف ، حينما يجد أنه مطالب بانتهاك حرمة القانون والخروج على أوضاعه . لم تقم لنا هذه البرلمانية صرحا شامخا من الاداة الحكومية ، غاية اداء الواجب وتحمل المسؤولية ، وتحقيق المساواة بين جميع أفراد الشعب ، ولم تشع بين الموظفين روح الجِد والمناورة والأمانة ، ولم تبث فى نفوسهم أنهم جميعا صغارهم وكبارهم ، قد ولوا مناصبهم لينخدعوا الشعب الذى يدفع اليهم مرتباتهم ، لاليسودوه ولا ايرحقوه من أموره عنتا ، ولكنها عملت عكس ذلك تماما ، فعانت فى الاداة الحكومية فسادا ، وأوهنت من قوتها فى الانتاج ، وجعلت من مناصب الدولة ومرتباتها ، مرتعا خصيبا لأنصارها ومجالا تنفذ منه إلى تحقيق أغراضها ومآربها . وهكذا سادت الوصولية والمحسوية فى أشنع صورها وأسوأ مظاهرها .

ولكن هذه الشرور لم تقف عند هذا الحد وحده . لأن الشر لا يتحقق غير صنوه والفساد لا ينبث عنه غير الفساد ، وكلها تغذى بعضها البعض . مما يجعل منها جميعا قوة متماسكة رهيبية ، تعمل على حفظ كيائها واطراد نمائها ، ولو إلى حين . ولهذا لمسنا ذلك التهافت العجيب من جانب المتعلمين على مناصب الحكومة . ألم تسكن هذه المناصب وسيلة هينة من وسائل الحصول على العيش ، لا نسكف صاحبها عنتاً ؟ أليست الواجبات التى تلقى على شاغليها ، قد بلغت حداً من اليسر ، تتضاءل معه قيود الوظيفة الحكومية ، وتهون معه كل الفرص المتاحة لعيش أرحب جناباً ولكن أكثر إرهاباً فى غير دوائر الحكومة ؟

بل أين هذه القيود ، إذا صح أن للوظيفة الحكومية قيوداً ، أو أنه يجب أن تكون لها قيود ؟ أليست الوظيفة الحكومية سترأ للمعجز في الأداء ، وواقعياً من اقتضاح النقص في الكفاية ، والافتقار إلى الصفات التي يقتضيها المنصب الحكومي ؟ ثم أليست الوظيفة الحكومية سبيلاً ذلولاً للكسب والثراء ، لمن تسول لهم نفوسهم الخروج على قواعد الأمانة والنزاهة والشرف ؟ ثم أخيراً ، أليست الوظيفة الحكومية ، وسيلة من وسائل الظهور بمظهر الجاه والسلطان والقوة تجاه المستضعفين من أفراد الشعب ؟ أى منصب إذن يمكن أن يعدل وظيفة الحكومة في كل هذا الذي نذكره ؟ ولماذا إذن لا يسعى المتعلمون الأغنياء ذوو الضياع والاقطاعات إلى مناصب الحكومة ، ليستزيدوا منها جاهاً على جاه ، وليظفروا منها على ذلك السلطان الذي تصفيه مناصب الحكومة على شاغلها ، حتى ولو كانت المرتبات التي يتقاضونها ، لا تكاد تغطي في أول الأمر على الأقل نفقات وقود السيارات الفاخرة التي تحملهم إلى دواوينهم ؟ ولماذا إذن لا يسعى إليها أبناء المستضعفين من الفلاحين وصغار الصناع ، حتى ولو كانوا فراشين أو سعاة أو خدما ؟ أليس للرداء الحكومي سحره البالغ في استجلاب واجبات الاحترام والطاعة من غيرهم من المستضعفين الذين لم تسعدهم الأقدار بهذا النصيب ؟

بل فوق هذا كله لماذا لا يسعى المستضعفون من الفلاحين وصغار الصناع والموظفين إلى سالك أولادهم في مراحل التعليم الطويلة المضنية ، حتى ولو كانت ميول أبنائهم وكفائاتهم واستعداداتهم لا تتفق مع المناحي التي يدفعون إليها دفعاً ؟ أليست الشهادة الجامعية سبيلاً ميسراً للظفر بوظيفة حكومية رفيعة ، ترفع بهم من طبقتهم الاجتماعية الذليلة إلى طبقات اجتماعية أرفع وأسمى : هي طبقات الحكام والموظفين ؟

وفقاً لهذه الأوضاع المشينة ، لم يعد التعليم غاية ، يهرع إلى بلوغها أصحاب الكفايات ، ويتسابق إليها من يؤهام استعدادهم ومن تهى لهم فطرتهم وطبائعهم البروز والتفوق العلمي ، يقصدون منه خدمة بلادهم ، والظفر بالمكانة الرفيعة الجديرة بهم في الجماعة ، ولكنه غداً طريقاً سهلاً ميسوراً ، يستطيع أن يسلكه كل من يطمع في جاه المنصب الحكومى . وبذلك هان التعليم على نفسه ، وهان التعليم على الأمة وهان التعليم على المتعلمين ، وغداً سلعة رخيصة في متناول كل طالب لها سواء كان مستحقاً لها أو غير مستحق .

وهنا وجدت البرلمانية المصرية سلاحاً خطراً تستطيع أن تتفله لتدافع عن سمواتها ولتستر مخازيها ، فأذاعت أنها في سبيل تعليم الأمة وتذليل طريق التعليم للجميع ، ليجع من يرغبون في التعليم ، غير ملقية بالا إلى أنه إن كان نشر التعليم حسنة تذكر ، وفضيلة تؤثر ، وعملاً صالحاً يجب أن يشاد به ، فإن نشره بين العامة والكافة ، بالطريقة التى سارت عليها هذه البرلمانية ، ودون تمييز بين القادرين الأكفاء وبين العاجزين الضعفاء ، إنما هو سفه وتبديد في موارد الأمة ، وإنما هو في الوقت نفسه تهوين لشأن التعليم وحط من قيمته وخطره . إذ بات التعليم المنفذ الوحيد للمركز الحكومى الذى يسيل عليه لعاب العجزة الضعفاء ، الذين يستطيعون شراءه ، أو يعملون على شرائه ، وقد يضحون في ذلك بكل ما يملكون . ثم بات مرة أخرى وسيلة من الوسائل لا غرضاً سامياً ينتج للأمة الاقوياء من أبنائها ، الاقوياء في فنونهم وأخلاقهم ، يحفظون على أنفسهم كرامتهم ويحفظون على العلم كرامته .

ولم يكن هذا هو الشر الوحيد الذى لحق التعليم وأصابه ، بل لقد أصابته شروء أفدح وأقسى . لأن الطلاب الأبرياء لم يتركوا وشأنهم ، بل لقد تقاضتهم البرلمانية المصرية ثمن ذلك الفساد الذى أشاعته في جو التعليم . فجندت منهم شيعاً

وأحزابا ، وجعلت منهم عدوآ لبعضه البعض . وقوضت أركان ذلك الجو الهنىء . السعيد الذى يجب أن يسود البيئة المدرسية ، تخلفه الخصومات وهيات الجو لقيام الفن والمشاحنات بين مواطنين تقتضى طبائع الاشياء أن يسود بينهم روح عميقة من السلام والصفاء والود والمحبة . وألقت فى روع الطلاب أن مناصرتهم لهذه البرلمانية على اختلاف مناحيها ومذاهبها ، إنما هو انتصار الديمقراطية ، ودفاع عن حقوق الوطن وذود عن الحرية .

ولكن البرلمانية المصرية لم تكتشف فقط فى سبيل سيطرتها على مشاعر الطلاب ، وإخضاعهم لسياساتها واتجاهاتها ، إلى اتنويه عليهم بالمثل الوطنية الرفيعة ، والتلويح لهم بما يتعين عليهم من القيام بالتضحية فى سبيل الوطن ، ولكنها أمعنّت فى غيها ، فعرضت نفوسهم البريئة لكل وسائل الترغيب . عرضت هذه النفوس البريئة لأفسى التجارب التى يمكن أن تواجه شبابا تعوزه الخبرة ويفتقر إلى التجربة والخبرة . لأنها لوحت لفريق منه ببريق الذهب ، وبضمان المنصب الحكومى إذا حان وقت التخرج ، ما فتىء الفريق الحاكم ممسكا بصولجان الحكم . ولوحت للشباب كله ، بأنها مستطيعه أن تغدق عليه ما يرغب فيه من تيسير فى التعليم وتسهيل أسبابه ، فهللت البرامج الدراسية وجعلتها فى متناول الطلاب العجزة الضعفاء وأضاععت هيبة الامتحانات وجعلت مستوياتها رهن رغبات الطلاب والشكاوى التى كانت تترى من ذويهم ، حاملة الرجاء تلو الرجاء بمزيد من الرفق والحنان . وهكذا تركنا الطلاب يتعلمون ما يشاءون ، وينجحون فى الامتحانات كما يشاءون وبدلا من أن نرفع بمستويات التعليم وأن نجعلها شاقفة صعبة لا يظفر بها غير الجديرين الأكفاء ، لنخرج للبلاد قادة فى التفكير وائمة فى العلوم والفنون ، هبطنا بهذه المستويات فعدت فى مقدور أضعف الضعفاء ، ثم تناولنا وتفأخرنا بعد هذا كله ، لأننا كنا نلقى فى روع الناس بأننا نشيع التعليم ونوسع من رقعة ، ونمد من دائرته ، وبذلك نهى .

للديمقراطية جميع الأسباب التي تمكن لها في بلادنا ، وترفع بنودها فوق كل البنود والرايات .

وهكذا بدأت البرلمانية المصرية أول عهودها ، وجميع الآمال القوية الصالحة تركز عليها كقوة فتية ناهضة ، يرجى منها أن تأخذ بأسباب التقدم والنماء وإشاعة الخير والسعادة بين المواطنين ، وإذا بها تتحول إلى أداة الإفساد ، افساد كل مقومات حياتنا القومية ، كل المقومات الروحية والمادية جميعاً . فلم تضع أمامنا أسنى المثل وأرفعها ولم تهب بالمواطنين أن يدافعوا عن كرامتهم وحقوقهم ، ولم تعمل على فتح آفاق العمل المنتج في بلادنا ، ولكنها على النقيض لم تدخر وسعاً في سبيل نشر أخط المثل وأدناها ، وبينما كانت تحرق البخور في هيكل الشرف والنزاهة والمبادئ القوية التي تعتبر حجر الأساس للرفعة الوطنية ، وبينما كان يتشدد أساطينها بأنهم يعتزون بالمثل القوية العليا وبمبادئ الديمقراطية السليمة الصحيحة ، إلا أنهم كانوا إذا خلوا إلى شياطينهم ، عادوا يتكرون بأفعالهم وأعمالهم ، ويتكرون بالمثل السيء والقذوة الشريرة ، لكل ما ادعوا أنهم مقيمون عليه ، حافظون له العهد . فعبادتهم للديمقراطية كانت إذن عبادة من اللسان ، كلمات يرسلونها إرسالا ، لا تخرج من صميم قلوبهم ، ولم تبلغ من أقدنتهم مبلغ العقيدة والايان .

ولكن بعض الذين قد لا يروقهم ما نحوت اليه من نقد للبرلمانية المصرية ، قد يتساءلون : ألم تعمل البرلمانية المصرية ذرة من الخير ، ألم تسد جيلا لهذه الأمة التي ساست أمورها واشرفت على شئونها ؟ للرد على هذا الضرب من التساؤل ، يجب أن نذكر ، بأن الشر لا يمكن أن يوجد وحده ، كما أن الخير لا يمكن أن يقوم وحده ، فكلاهما يختلطان ببعضهما البعض ، وكلاهما يساهمان في توجيه أقدارنا ومصائرنا ، في هذا الوجود الذي نعيش فيه . إذ ليس هناك شر

مطلق ، كما أنه لا يوجد هناك خير مطلق . وجميع المسائل من هذه الناحية نسبية ،
تتشترك عناصر الخير كما تشترك عناصر الشر في تحديد كيفها . والكيف الخاص
بكل مسألة من المسائل ، إنما يتوقف على مدى غلبة عناصر الشر على عناصر
الخير ، أو مدى غلبة عناصر الخير على عناصر الشر . فإذا وجدنا أنفسنا
مضطرين إلى أن نحكم حكما قاسيا على عهد بأسره ، وإذا أبرزنا منه نواحيه
السيئة الشريرة ، وجعلنا منها مجالا مباحا للنقد ، فانما يرجع ذلك إلى غلبة
عناصر الشر على عناصر الخير في هذا العهد كله . وإلى قوة نفوذ المسؤولين سيئ
النية خبيثي السريرة بالمقارنة بقوة نفوذ المسؤولين الذين كانوا يهدفون إلى
الاصلاح وينشدون الصلاح .

وقد ضربت لذلك مثلا واضحا صريحا يتناول مشكلة التعليم ، وما أظنني في
حاجة إلى القول أن إتاحة الفرصة ليتعلم كل مصرى أى ضرب من ضروب
العلم أو الفنون واجب وطنى مقدس ، يجب أن يعمل لتحقيقه المسؤولون ، ولكنى
أعود فأؤكد أن إتاحة الفرصة يجب أن تتسق مع الكفاية والاستعداد ، فإصلاح
لل بعض ، لا يمكن أن يتسق مع استعداد البعض الآخر . كما أعود فأؤكد أن التعليم
إذا أريد له أن يشيع حقا ، فانما يجب ألا يتحقق ذلك عن طريق خفض
مستويات التعليم وجعلها هينة المنال للعاجزين الضعفاء ، الذين يريدون أن يبلغوا
من العلم أسره ، بأقل جهد وأدنى مشقة ، وإنما يجب أن تتحقق اشاعته عن طريق
المحافظة على المستويات بل عن طريق النضج والتشدد في رفعها ، حتى لا تبقى
حتى يومنا هذا عالة على العلم الأجنبي ، نتخذ تجارة يتداولها الطلاب والمدرسون
في مدارسنا وجامعاتنا . فانهض بلد في العالم عن طريق علم رخيص يسير ،
ولكن الأمم تهض والشعوب تقوى وتتقدم ، والدول تبلغ مكانة عزيزة في
الجماعة الدولية ، إذا استطاعت دوما أن تزيد في انتاجها ، وأن تدفع مستوى

معيشتها للارتفاع ، ولن يتهياً لها ذلك إلا إذا أخذت بأسباب العلم الصحيح
القويم ، وهو العلم القائم على شجذ الفكر وتعويد الناس على الاقتناع بالمنطق
الصارم والحجة القوية ، وخلق أسباب البحث والاستنباط ، لا العلم القائم على
برامج واهية متداعية ، يطلب من الطلاب حفظ ما تنطوى عليه واستظهاره ،
فاذا نجحوا فى ذلك ، وسيلهم إلى النجاح ميسور بلا شك ، فانهم يكونون قد
أدر كوا الجادة وفازوا بالجائزة المرجوة . فاذا خرجوا إلى أفق الحياة الفسيح
الجوانب ، وجدوا ووجدناهم لا يصلحون لشيء ، ولم يعدوا لشيء ذات قيمة
وخطر ، سوى أن يكونوا مجرد قطع تنغذى بها ماكينات الحكومة والأعمال
الروتينية التى تسير وفق قواعد ثابتة لا تتغير ولا تبدل .

والا إذا لم يكن الأمر كما ذكرت فكيف نفسر ذلك التأخر الذى يعتبر طابع
حياتنا القومية ؟ كيف نفسر تلك العزلة التى تجعل بين جامعاتنا وبين حياتنا
الزراعية والصناعية والتجارية هوة سحيقة لا يمكن أن تعبر ؟ ما الخدمات التى
أدتها الجامعات إلى حياتنا المادية ؟ أين البحوث والاكتشافات التى فاضت بها
هذه الجامعات على البيئة المصرية ؟ أين المشاكل التى عملت على حلها ؟ أين ذلك
التضامن والتكافل بين مختلف الكليات وبينها جميعا وبين صناعاتنا وتجاراتنا
وزراعاتنا ؟ إننا لا نجد شيئا من ذلك . لأن البرلمانية المصرية شامت — لى تبت
فى روع الناس أنها أمينة على مبادئ الديمقراطية — أن تقيم أبراجا مشيدة ،
وأن تنفق عليها بقدر من السخاء ، لتحشد فيها الآف الطلاب ، من صلح منهم
ومن لم يصلح ، كما شامت أن يطيب خاطرها إذا ما قام الاساتذة والمدرسون
بتعليم هؤلاء الآلاف ، أى نوع من التعليم يتفق مع مستوياتهم ويقرب من
مداركهم ، ثم يتهى الأمر فى نهاية العام بجنى ذلك المحصول الوفير من المتعلمين
الجامعيين ، الذين وقد قطعوا الشوط كله ، وفقا لنظام اللعب الذى استنوه

لأنفسهم ، غدوا يطالبون بحقوقهم في سبيل الظفر بمنصب حكومي رخي هنيء .
يدر عليهم مرتبا مضمونا آخر كل شهر .

ولم تفكر البرلمانية المصرية في أن الجامعة خلقت أولا للبحث لا للتعليم ، بل
استغفر الله ، لا للتلقين . لم تفكر لحظة واحدة في أن طلاب الجامعة يجب أن يهيأ
لهم سبيل البحث ، لا أن يهيأ لهم سبيل التلقين ، وأن الواجب الأول على
المدرس الجامعي هو أن يبحث لا أن يعلم وأن يلقن ، وأن يكون قدوة للبحث
لتلاميذه وطلابه . ومن ثم لم تفكر في أن تغدق على شؤون البحث العلى وأن
توفر له أسبابه ، وأن تذلل له وسائله ، وأن تكافئه بسخاء الباحثين المجددين .
وكل ذلك لأنها كانت تريد ارضاء الكثرة وأن تحل مشاكلها عن أيسر طريق
وأهونه ، وأن ترجى ما يشق عليها حله ، إلى حين ، حتى ولو انتهى الأمر إلى
تفاقم المشكلة وإلى تعذر حلها حلا سليما يدرأ عن حياتنا القومية الاخطار
التي تهددها .

وهكذا وجدت البرلمانية المصرية سبيلها ذلولا ، لارضاء الكثرة من الناس
ولو ارضاء سطحيا ظاهريا لا تمتد جذوره إلى الأعماق . فنقلت نقلا حرفيا من
الخارج عبارات براقة خاطفة جعلتها عناوين جذابة لبرامجها وسياساتها ، لتخفي
سوءاتها وتستر اخطأها . وهكذا بدأنا نسمع رنين أصوات عطوفة مغربة
بضرورة مكافحة الفقر والجهل والمرض ، وهي في تلفها على أن تبلغ هذه
الأصوات أبعد نواحي الدولة ، كانت تعمل بحق على نشر الفقر والجهل والمرض ،
بل على زيادة أعبائها . وكل ذلك لأنها كما ذكرت كانت تنشد المظهر ولا تبالى
بالمخبر . فأنشئت المصحات والمستشفيات ، ولكنها افتقرت إلى الأطباء والدواء ،
وأنشئت المدارس ولكنه أعوزها المدرسون الصالحون ، ووضع بند في الميزانية
لتحقيق سياسة الضمان الجماعي ، ولكن جانبا كبيرا من هذا البند أنفق على حشد

الموظفين ، والجانب الأقل منه ذهب أغلبه لغير المستحقين فعلا ، لاشئ . إلا لأن
أداة الحكم فاسدة متعطنة .

وفات هذه البرلمانية المصرية أن الأخذ بسبيل الديمقراطية يجب ألا يقتصر
على العناوين الخاطفة البراقة ولكنه يجب أن يتناول معالجة كل مشكلة من
جذورها وتتبع العوامل التي تبعث على قيامها ، كما يجب أن يتناول عرضا عاما
لمختلف المشاكل ، حتى تستطيع معه أن تبين مدى أهمية كل مشكلة منها بالنسبة
للآخرى ، وطبيعة العلاقات التي تقوم بينها . فاتها أن تدرس مسائلنا القومية وعى
الباحث العلمى المدقق ، الذى يستلهم فى بحثه الحق ولا شئ غير الحق ، لا أن
تعرض لها كما يعرض لها الدجالون الذين يريدون إخفاء الحقائق والتويه على الناس ،
حتى ينفذوا الى استجلاب الرضاء ولو مؤقتا دون عنق أو ارهاق . فاتها أن
الديموقراطية السليمة الصحيحة ، لاتجرى وراء الترهات والخزعبلات ، ولا تعمل
على استمالة نزوات الجماهير ، ولا تمنع فى تدليلهم ، ولكن عليها واجبا
أسمى هو تربية الشعب تربية قومية ، ومصارحته بالحقائق ولو كانت مرة جافية ،
والظفر بثقته الدائمة ، وفرض التعاون عليه معها لعلاج هذه المشكلات .

فاتها كل ذلك فجاءت جميع حلولها - كما اشرت - حولا مرتجلة مبتسرة ، لا يمكن
أن تقضى على المتاعب التي تراكت على حياتنا ، وألمت بكل جانب من جوانبها .
واكتفت بأن تجرى كما اشرت وراء برامج طنانة لا تسكى وحدها للقضاء على كل
ما كان يشكو منه المصريون من جهل وفقر ومرض . وإذا لم يكن الأمر كما ذكرت
لما تركتنا هذه البرلمانية فى الحالة التعسة التي أبلغتنا إليها . فهي لم تعالج مرضا
ولا فقرا ولا جهلا ، بل زادت من نكباتها وأعبائها جميعا .

ولعل أبلغ ما يؤيد ما أذهب إليه ، أنها كانت دائما مترامية متخاذلة فى كل
ما كان يؤدى إلى تطور حياتنا الاقتصادية ودفعها إلى التقدم . بل كانت حريصة

على النقيض على إبقاء الأوضاع الجائرة على ما كانت عليه ، لأنها كانت قائمة على مصانة القلة القوية ومداهنتها ، تعمل هذه على اعانتها بالمال فتدفع لها باليمين ، لتظفر منها ما يمد إليها ما أنفقته أكثر غلة ، وأكبر نفعا ، وبذلك تقبض منها باليسار ، أضعاف أضعاف ما سبق أن أمدته بها من عون أدبي ومادى .

فمثلا كانت مياه الري لا توزع بالعدل والقسطاس بين جميع المواطنين ، ولكنها كانت تعبأ لاسيما في أوقات التحارق ، لرى املاك كبار الملاك . بل إن جانبا غير قليل من المشروعات التى كانت تعد لها الاعتمادات فى الميزانية ، لم تكن لتعد ولننفق عليها لولا أنها كانت تدر النفع أولا على القلة من أصحاب المصالح . ومثلا ضاع وقت طويل فى مناقشات برلمانية تافهة لاقرار ضريبة الأرباح الاستثنائية فى أول عهد الحرب ، وفى النهاية قررت هذه الضريبة ، بمعدل ، لا يمكن أن يعد أنه كاف لامتصاص الأرباح الاستثنائية . ومثلا جاءت الضريبة على الإيراد العام بمعدلات يترأخى تصاعدها بشكل واضح بالنسبة للدخول الكبيرة . وأيضا ضاع وقت طويل قبل أن تقر الضريبة على التراكات (رسم الأيولة) وقد لقيت هذه الضريبة معارضة قوية فى أحد مجلسى البرلمان . وأخيرا بعد أن استقر فى الأذهان ، أن توزيع الملكية الزراعية غدا لا يتفق مع روح العصر ولا يتمشى مع الاتجاهات السائدة فى البلاد التى تشبه ظروفها ظروف بلادنا ، بعد أن اتضح للكافة أنه لا بد أن يوضع تشريع لإزالة هذا الشذوذ ، بقى المشروع الذى قدمه محمد خطاب مطويا فى ادراج البرلمان لا يجد طريقه للنور - حتى لمجرد المناقشة .

لعل كل هذه الحالات التى أشرت إليها تفصح بوضوح عن العبث الذى ارتكبه البرلمان المصرية وعن مدى استهتارها بالقوى المتجمعة التى كانت تعمل عملها خفية فى الأعماق وتحت سطح الأحداث . ولكن ما طبيعة هذه القوى المتجمعة الخفية ؟

وكيف تنشأ ؟ وكيف يتسنى لها أن تعمل وأن تحدث آثارها ونتائجها ؟ .

إن هذه القوى المتجمعة التي تعمل عملها خفية تحت سطح الأحداث، إنما تتمثل في قوة الرأي العام، إنما تتمثل في حكم أفراد ذلك الشعب المغلوب على أمره، في حكمه على السياسات التي ترسم، والخطط التي تصمم، والدعايات التي تبث لتأييد ما تذهب إليه الحكومة وما تدافع به عن نفسها. وهذا الحكم الذي كان يصدره أفراد الشعب المصري، على سياسات حكوماتهم، لم يكن ليظهر في شكل جماعي، ولم يبد في شكل قرارات تؤخذ، لتناهض تلك السياسات ولتصم تلك الخطط والأوضاع بما كانت تستحقه من استهجان واستنكار، إذ أنى لأفراد الشعب أن يتجمعوا ليجمعوا، وقد نشأتهم حكوماتهم في جو يزخر بالملق والدهان، وعليتهم كيف تنطق حناجرهم بما تنكره قلوبهم وأقنعتهم، ولكن قوة الرأي العام وصدق فراسته وسلامة طويته، كانت تبدو في أروع صورها، عندما يخلو أفراد الشعب بعضهم لبعض، يتناجون الآلام المريرة التي يقاسونها ويتشاكون سوء الحال والمآل، ويعترفون على بعضهم البعض، بأن الأشياء لا تسير وفقا للدعايات التي تبث، والكلمات الممسولة التي كانت تفيض بها بيانات حاكيمهم، ولكنها تسير وفقا للأهواء والأغراض والمصالح التي تتحكم في أقدار الشعب وتخضع لها مصائره.

كانت تبدو قوة الرأي العام جلية واضحة صريحة، وكانت تظهر في صورة تنبض بكل المشاعر الصادقة التي كانت تثور في نفوس الناس، وتحرك منهم عوامل الشفاق والجزع والقلق، وفي النهاية قد تدفع بهم إلى هاوية سحيقة من اليأس، لما آلت إليه الأمور وانتهت إليه الأوضاع. كانت تبدو هذه القوة على ألسنة باعة الصحف وماسحي الأحذية ورواد المقاهي والمنتديات، على لسان أي

شخص كنت تقابله عرضا في قطار أو سيارة ، يقبل عليك بالحديث الخطير ، إذا
اطمأن اليك أو هفت نفسه إلى مناجاتك . بل كنت تسمع الأحاديث الناقصة حتى
من بعض المسؤولين أنفسهم إذا وثقوا أنك لن تعمل على إذاعة ما ورد على
لسانهم في لحظة نسوا فيها ، أنهم شريكون في المسؤولية ، ضالعون في الإثم ،
وأنهم ليسوا سوى نفر من المواطنين العاديين لا أكثر ولا أقل ، يدفعهم الضيق
والبرم إلى التنفيس عما تكرب به صدورهم ، ويأخذ عليهم أنفاسهم .

هنا وهنا فقط كانت تظهر الديمقراطية المصرية السليمة في أبهر صورها
وأنتى وأبهر أشكالها ، لا يداخلها الصنعة ولا تشوبها الكلفة وإنما يطلقها الناس
على سجيبتها أصفى ما تكون مظهرأ ومخبرأ . وهنا وهنا فقط ، كنت تجد البرلمان
الشعبي الصادق الوعى ، الأمين فى التمييز عن مشاعر الجماعة ، المترجم عما ينطوى
عليها ضميرها ، لا ذلك البرلمان الرسمى الذى كانت تحول بينه المصلحة والرسيمات
والقلايد والتاكتميك الحزبى المقيت وبين كلمة الحق صريحة خالصة لوجه الله
والوطن ، وبين سياسة من العدالة والنزاهة والانصاف وعدم المحاباة والإيثار .

ولعلك تستطيع أن تلمس الآن أن أكبر إثم اقترفته البرلمانية المصرية هو أنها
لم تعمل على افساح المجال لظهور رأى عام ناضج وإع متنور ، يعد فى جميع بلاد
العالم ، أساسا لديموقراطية السليمة وركازا لها . بل على النقيض ، عملت على كبت
وكتمه وخنق أنفاسه ، مما جعل هذا الرأى العام ينزوى فى الخبايا والأركان
ويعيش شبحا مخيفا متواريا عن العيان . ومع ذلك فقد كان هناك دائما ، كائنا حيا
ينمو ويتزعزع ، يتعقب كل هفوة ، ويعقب على كل عثرة ، ويطلق حكمه الصارم
على كل حركة . بل كان هناك دائما يسخر ماشاءت له السخرية من جهد الحاكمين
وجدهم ونشاطهم فى إبراز لون مفتعل مشوه من ألوان الرأى العام يوالى قضاياهم

ويناصرهم متى حزب الأمر واستبدت بهم الرغبة في الظفر بتأييد شعبي يعزز
مراكزهم ويؤمنهم على مناصبهم .

ولعلك الآن تستطيع أيضا أن تفهم كيف تدول الدول وتذهب ، وكيف
تستنفد القوى العاشمة قواها ، وكيف يتحول أى سلطان عريض ، هي . له أنه قد
دان له القريب والبعيد ، إلى هشيم تذروه الرياح . ولو لم تكن هذه طبائع
الاشياء ، ومنة الله في خلقه ، لامتد بالقوى العاشم الأمد ، ولزادته عوامل
طغيانه ، شدة وبأسا ، ولتجمعت له كل الاسباب التي تعمل على تثبيت كيانه
وتدعيم بنيانه .

فالقوة المادية وحدها ليست شيئا ولم تكن شيئا في استقرار الحكم والسلطان ،
إذا لم ينصرها قوة روحية تنبثق من ضمير الشعب ، تؤيد هذه القوة المادية
وتعززها . والحكومة — أية حكومة في العالم الذي نعيش فيه — لا يمكن أن
تظفر بالهيبة والاحترام ، ولا تستطيع أن تضمن لنفسها البقاء ، إذا لم تشعر في
قراءة نفسها بأن هذه الهيبة ، لن يقدر لها البقاء ، إلا إذا كانت انعكاسا لهيبة
الشعب . والشعب لن يخنو بحق على أرباب السلطان ولن يوليهم ثقته وتأييده
إلا إذا شعر أن أرباب السلطان خدمه وسدنته لا أربابه وسادته . فإذا صنف
الحاكم وتجبّر ، وعاث فسادا في الأمانة التي قلدت اليه ، وأشاح بوجهه عن ذلك
الينبوع الزاخر من القوة الشعبية التي تعتبر بحق مادة وجوده ، وسناد بقائه ،
قطع بنفسه ذلك الخيط الدقيق الذي يربط بينه وبين المعين الحقيقي لقوته ، ومن
ثم وجد نفسه يستنفد تدريجا وشيئا فشيئا قوته الذاتية وامكانيات اندفاعه في
سبيله الذي آثره لنفسه ، وما يلبث الأمر حتى يشعر أن كل مقومات حياته قد
ذهبت بددا ، وأن جميع أسباب وجوده قد تعرضت لعواري البلى والفناء .

وهكذا شاهدنا الديمقراطية المصرية السليمة تخرج ظافرة من مخنتها ، متحررة من اسارها وقيودها الرسمية ، لأنها كانت هناك دائما تزقب وتحكم ، تتحين الفرص الساخنة للانقضاض على أعدائها ، ودك نظمهم ونسف أوضاعهم . لم يهلها العنت الذى لاقتة ، ولم تأبه للسكوارث التى لحقتها ، ولم يفت فى عضدها الحرب العوان التى شنتها عليها البرلمانية المصرية ، لأنها كانت تعلم فى قرارة نفسها أنها القوة الأولى والأخيرة وأنها مصدر كل سلطان حقا وفعلا ، وأنه إذا كان قد قدر لها على أيدي فريق من أبنائها أن تعيش متوارية فى عالم الأشباح ، فإنها لا بد يوما وأن تكسح جميع القوى اللاهية العابثة الساخرة بها ، التى عبثت لارهاقها وإذلالها ، وأنها لا بد يوما وأن تنتصر . وقد انتصرت فعلا .

(٢)

ولكن قد يدهش البعض لهذا الاستطراد فى تحليل العوامل السياسية التى أثرت فى مجرى حياتنا . وقد يتساءل : ما علاقة هذا كله ، بالمشكلة الاقتصادية التى تناولها صاحب البحث ، الذى تفضل فأولانى شرف التصدير . ولكن هذه الدهشة سرعان ما تزول ، لو أننا أدركنا أنه لا يمكن فصم التطورات الاقتصادية من التطورات السياسية ، إذ أن كلا منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به . فالحياة السياسية لأى بلد من بلاد العالم ، إنما تعتبر بحق الهيكل الذى تلعب فى محيطه العوامل والقوى الاقتصادية الدور المنوط بها . والحياة الاقتصادية لا يمكن أن ننظر إليها كظاهرة أو ظواهر مستقلة ، تعمل فى عزلة بعيدة عن غيرها من الظواهر ، إذ أنها لا تقوى على هذه العزلة ، ولا يمكن أن تتصور وجودها فى فراغ تدور فيه دورتها . ولهذا السبب ، كان لا بد لنا من إبراز الصلة الوثيقة بين الحياة

الاقتصادية والحياة السياسية ، وكان علينا أن نؤكد مدى أثر العوامل السياسية في تكيف الحياة الاقتصادية ، ومدى أثر الاتجاهات الاقتصادية في تكيف الحياة السياسية .

ولقد خرجنا من بحثنا الأول ، بأن الديمقراطية متأصلة في مصر وفي الشعب المصري معا ، وأن هذا الشعب يحس بسيادته ووجدانا بمقتضيات العدالة والانصاف ، ويستطيع أن يحكم على الأشياء حكما صادقا ببدايته ، وبيننا أن هناك عوامل قوية حالت دون ظهور هذه الديمقراطية سافرة في شكل رسمي ولكنها عجزت عن القضاء عليها ، ولو أنها استطاعت ارهاقها والتكيل بها . ومهمتنا الآن أن نبحث كيف رضيت هذه الديمقراطية الشعبية لنفسها أن تبقى فريسة للفقر ، وأن تترك مستوى عيشها يتعرض للتدهور المستمر ، وأن تظل مثلا بارزا للأحوال الاقتصادية المتأخرة ؟

للرد على هذا السؤال يجب أن نذكر أن النشاط الاقتصادي الفردي ، إنما يزاول في بيئة تزخر بالأفراد ، أى أنه يزاول ضمن جماعة انسانية معينة ، تتولى بين أفرادها الصلات ، ويرتبطون ببعضهم بمختلف أنواع الروابط . فكل مصرى مباشر عملا من الأعمال المنتجة ، لا يحصر حياته ونشاطه في دائرة ضيقة منفصلة عن دائرة نشاط غيره من الأفراد ، ولكنه يباشر أعماله المنتجة في دائرة ، تمسها في كل نقطة من نقطها عدد كبير من الدوائر التي تمثل نشاط وحياة غيره من المصريين . فالفلاح المصرى لا يعمل لنفسه ، أى أنه لا يباشر عمليات الإنتاج على اختلاف أنواعها ، لكي يقوم باستهلاكها ، هو وأفراد أسرته وحدهم ، ولكنه ينتج للجماعة أو بالاصطلاح الفنى ينتج « للسوق » . وكما ينتج للسوق ، فإن « السوق » نفسه ، أو الجماعة الانسانية الصغيرة أو الكبيرة التي يعيش عضوا فيها ، يمدّه بمختلف الأشياء الأخرى التي يحتاج إليها ، والتي لا يستطيع وحده أن يتفرغ لإنتاجها .

وإذا كان النشاط الاقتصادى الفردى ، يباشره أصحابه فى ظل نظام اجتماعى واسع المدى ، رحيب الأفق ، يقوم على قدر كبير من التعاون والتكافل ، كما يسوده قدر كبير من التنافر والتضارب ، فانه لا يمكن أن يبلغ هذا النشاط الاقتصادى الفردى غايته من تحقيق الانتاج وفقاً لمقتضيات السوق ، إلا إذا قامت الجماعة ، بتنظيم شئون هذا الانتاج وكفالة نموه واطراده ، وضمان عدم تغلب عوامل التنافر والتضارب على عوامل التعاون والتضافر . هذه الضرورة ، ضرورة التنظيم فى أضيق الحدود أو فى أوسع الحدود هى التى تقضى بقيام الحكومة ، كهيئة تمثل الجماعة ، وتضطلع بشئون التنظيم والإشراف . وإذا كانت الحكومة ضرورة تقضى بها طبائع الأشياء ، فى الجماعات الانسانية ، التى تتشعب بين أفرادها الروابط والصلات ، فانه يتوقف على كفايتها وحسن تنظيمها وإدارتها ، اطراد نمو الحياة الاقتصادية وتقدمها ، وزيادة حجم الانتاج وارتفاع مستوى العيش .

ولقد غدت هذه الحقيقة معروفة لدى الجميع ، وأكدها بين ما أكد من الحتماتق آدم سميث ، فذكر ان ثروة الشعوب لا يمكن أن يرجى لها النماء ، إلا إذا توافر للشعب حكومة قوية صالحة مستنيرة تعمل على حفظ الأمن وضمان الأرواح والأموال من الاعتداء فى الداخل والخارج ، والقيام بمختلف المشروعات التى لا يجد النشاط الفردى البواعث الكافية على القيام بها ، إما لأن هذا النشاط الفردى لا يستأثر وحده بنفعها ، أو إما لأن هذا النشاط الفردى يعجز وحده بوسائله الخاصة عن تحقيق هذه المشروعات ، لأنها تتطلب من الأموال والتضحيات ، قدراً أكبر مما يستطيع هذا النشاط الفردى أن يقدمها أو أن يضطلع بها . فمشروعات الرى والصرف ، ومشروعات النقل ، وشئون التعليم وحفظ الأمن ، وتوفير الفرص المتكافئة لأفراد الشعب ، ومكافحة الاحتكار

ومحاربه وحفظ التوازن الاجتماعى بين مختلف الطبقات ، كل هذه وغيرها واجبات أولية تفرض نفسها على أية حكومة منظمة تستهدف الخير العام وتنشد إشاعة جو صالح للعمل المنتج بين أفرادها .

ولكن ليس هذا فقط هو واجب الحكومة والمسئوليات التى يتعين عليها أن تضطلع بها ، إذ أنها بطبيعة تكوينها ، وبما تملك من وسائل ، وبما تحظى به من سلطان ، تنازل إليها به جمهور الشعب وأفراد الجماعة ، تستطيع أن تجمع من البيانات والاحصاءات والمعلومات ، ما يلقى ضوءاً ساطعاً على ميكانيكية النظام الاجتماعى والاقتصادى ، والتطورات التى يجتازها ، والعقبات التى تقف عثرة فى سبيل ما كان صالحاً منها . والحكومة بصفته المركز العصبى لحياة الأمة ، إذ تجمع بين أيديها هذه المعلومات ، عليها أولاً أن تديعها على الكافة ، ليهدوا بهديها فى تصرفاتهم وشئونهم ، ثم عليها ثانياً أن تقوم بدراسة هذه المعلومات وأن تذيب هذه الدراسات ونتائجها فى أوسع دائرة ممكنة ، ناصحة مرشدة وموجهة ، ومستنصحة مستلهمة سداد الرأى من أولى الخبرة والرأى .

هذا هو واجب الحكومة ومسئوليتها كما أشرت ، وهو يقضى عليها أن تذكر لنفسها دائماً أنها وكيل مفوض عن جمهور الشعب ، وأن عليها إذن أن تؤدى لهذا الجمهور حساباً بين وقت وآخر ، وأن تطلعه على كل صغيرة وكبيرة من شئون الحكم . ولقد كان هذا العامل وحده ، هو السبب الأول فى قيام النظام البرلمانى السليم . وإذن كان على الحكومة اليقظة الواعية لواجباتها أن تجعل من دواوينها ومصالحها ، لا يورا تتجمع فيها الملفات وأكداس الأوراق ، وهو ما قد تقتضيه الأعمال الروتينية البحتة ، وإنما مراكز ودوائر للبحث ، ومراكز ودوائر للنشر ، لنشر المعلومات وإذاعة التقارير ، ونتائج كل الدراسات التى تقوم بها . لأن هذا النشر من أولى مهماتها ، لإطلاع الشعب على الحقائق ، ثم لتلقى وجوه النقد من جانب الشعب . فليست

الحقيقة ملكا للحكومة وحدها ، ولكنها ملك للجماعة بأسرها . وليست هناك أسرار حكومية يجب أن تستأثر بها الحكومة لنفسها ، فيما عدا القليل من المسائل الخطيرة ومعظمها من الأسرار الحربية ، التي يقضى الصالح العام بصونها ، لأنه لا يوجد سر يستأثر به الوكيل دون الموكل . وفوق هذا كله ، ما يجب على الحكومة أن تقهر عنايتها على شؤون الإدارة فحسب ، ولكن عليها كما أشرت أن تبحث المشكلات التي يتمخض عنها التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وإن تفرض على الجامعات أن تواليها بهذه البحوث ، كما تفرض على جميع الهيئات والمنظمات أن تساهم بالرأى في كل ما يعن لها من أمور ، قد تتصل بتشريع ترى الحكومة إصداره ، أو نظام تعتقد في صلاحيته . بهذه الطريقة ، وبها وحدها ، تغذى أصول الديمقراطية السليمة ، ويشعر كل فرد وتشعر كل هيئة بمسئوليتها ، وبالعبء الذي يجب أن تضطلع به . وبهذه الطريقة ، وبها وحدها ، يداهم أفراد الشعب في شؤون الحكم ويشعرون بحق ، أن الحكومة منهم ولهم ، وأنها ليس كائنا غريبا عنهم ، وبهذه الطريقة وبها وحدها ، تختفى الدسائس والمناورات ، وتستحي المصالح القوية الخاصة من المخالفة في مطالبها أو الاستمرار في الاستئثار بمغانمها . لأن كل طلب تتقدم به يذاع ، وكل طالب يدرس في لجان مفتوحة لجمهور الشعب ، لكل منهم أن يتقدم بالرأى ، وبالدليل الذي يثبت به هذا الرأى . وكل هذا وذلك يذاع في تقارير وكتب تنشر على السكافة .

وكل الذي ذكرته لا يغنى عنه قيام النظام البرلماني حتى ولو كان نظاما سليما صحيحا ، لم يقيم على تزييف إرادة الشعب ، ولم يقم على الاستئثار بحقوقه . وكل الذي ذكرته ليس أمرا بدعا ، وإنما غداً من أصول الحكم المرعية في جميع بلاد العالم ، التي تعمل حكوماتها على الاعتماد على الرأى العام ، ومزج ثم على تنوير هذا الرأى العام بكل البيانات والمعلومات التي تساعد على اسداء الرأى الصائب والحكم السديد .

ولعلنا الآن في موقف نستطيع معه أن نبين العوامل التي دعت إلى تأخر حياتنا الاقتصادية وإلى استبداد الفقر والجهل والمرض بالملايين من المصريين . فما من واجب أشرت إليه أو نوهت عنه إلا ورأت الحكومة أن تشيخ برجلها عنه وأن تترك للزمن وحده أن يدبر لها الحل الموفق المرتجى . ومعنى هذا أنها تركت الأمور تسير وشأنها ، غير آبهة للنتائج الخطيرة التي لا بد وأن يسفر عنها تراكم المشكلات ، وتجمعها فوق بعضها البعض ، وتزاحمها على كاهل شعب ، ناء بالأعباء الثقالة التي حملتها له أزمنة طويلة من الذل والعبودية والسخرة . ومعنى هذا أنه إذا حزب عليها الأمر ، واضطرت أن تواجه الأحداث القوية ، كان عليها أن ترتجل من السياسات ، ما يحفظ عليها ماء الوجه ، حتى لا يذاع بأن الحكومة عجزت عن أداء واجب ، تلتطف به حدة اللازمة ، أو تخفف به من شدة الواقعة . وفي كل ما كانت تواجه به هذه المشكلات ، لم يكن هدفها كما ذكرت ، العثور على العلاج الدائم الذي يطمأن إليه ، وإنما كانت تبتغي القيام بمظاهرة ، تكسب من ورائها عطف أكبر عدد من الأفراد ، ومن ثم كانت تتخذ من المشكلات ذريعة لبلوغ مآربها ، إذ ما أيسر أن تعمل الحكومة على إرضاء أكبر الأعداد ، طالما أن هذا الإرضاء لا يكلفها إلا اليسير ، وطالما أنها واثقة ، أنه إذا أتى يوم الحساب ، وبان للرأي العام خطأ السياسة التي اقترفتها ، فلن تكون هناك ، حيث تسأل عما جنت وعما اقترفت .

وما أظن القارئ لهذا الحديث ، تخفى عليه الأمثلة التي تؤيد ما ذهبنا إليه . فكل حكومة وليت أمور الحكم في مصر ، كانت تسمى عهد الحكومات السابقة لها « العهد البغيض » . وهكذا عاش المصريون حقبة من الزمن في ظل « عهد بغيضة » . كل عهد منها كان ينحت سابقه ويصمه بهذه الوصمة ، وكل عهد منها كان يلقي بالانتهام في وجهه سابقه ، وكل وزير كان يرقى الوزارة ، كان يدعى لنفسه الحكمة والحنكة وعلم الأولين والآخرين ، ومن ثم كان لا يهدأ ولا يطمئن إلا إذا

زلزلت وزارته زلزالها ، وودثرت كل مشروعات الوزير السابق له في العهد البغيض . وهكذا غداً الأمر دواليك ، وزارة تذهب ووزارة تجيء ، ووزير يظهر ووزير يختفي ، دون أن تتقدم المشروعات الحكومية خطوات إلى الأمام ، تسلك بها طريقاً مطروقاً ، قد فاز باجماع الرأي ، أو بشبه اجماعه ، على أنه الطريق الأقل شقة والأيسر نفقة والأقرب إلى إبلاغ الأرب .

وهكذا عشنا في مصر نسمع عن عدد كبير من المشروعات في مختلف العهود ، ولم ينفذ منها مشروع واحد ، أو لم يتم في أجله الموعود . سمعنا عن مشروع كهربة خزان أسوان ، عشرات من السنين ، وعن مشروع القنطرة وعن مشروع كهربة خط حلوان ، وعن مشروعات الصرف لاتخاذ خصوبة الأراضي من التدهور ، وعن مشروعات لتخطيط المدن ، وعن مشروعات لغرس الغابات ، وعن مشروعات مكافحة الأمية ، وعن مشروع مكافحة الحفأ . ولكننا كنا نسمع ونسمع ، وما ظفرنا بشيء منها يحقق الآمال المعقودة عليها .

وهكذا أيضاً رأينا كيف كانت الحكومة تعيء في مختلف العهود كل ماتملك من موارد ، لاتخاذ سوق القطن من هجمات « حزب النزول » ، وبدلاً من أن تعتمد إلى إفساح مجال التسليف على القطن ومد حدوده في أوسع نطاق ، لتنظيم الكميات المعروضة بحيث لا تتفوق على الكميات المطلوبة ، إذ بها تحدد في السوق سعراً مصطنعاً أعلى من سعر التوازن ، تشتري به كل كمية يعرضها العارضون ، ضاربة عرض الجائط بأبسط المبادئ الاقتصادية ، التي تقضى بأن التدخل في سوق سلعة عالمية لا يمكن أن يجدي ألا إذا كان البلد المحدد للثمن في مركز المحتكر لهذه السلعة ، أو إذا كان الطلب العالمي على السلعة ، طلباً كبيراً ، وكانت مرونته ضعيفة كل الضعف . وقد انتهت كل سياسات التدخل على هذه الصورة إلى استنزاف موارد الدولة ، وإلى تعريض الحكومة لخسارة غير هينة ، لا شيء إلا

لتستجيب إلى الأصوات الصاخبة التي كان يرددتها كبار الملاك ، بأن وقوف
الحكومة بمعزل عن السوق ، من شأنه أن يردى اقتصاديات البلاد في هاوية
سحيقة من الفقر والاملاق .

وفي نفس الوقت الذي كانت تستجيب فيه الحكومة لهذه الدعوات الصاخبة
للتدخل والانتقاد ، لم تقم بعمل دراسة لتبين من كانوا المستفيدين من هذه
العمليات : هل هم عامة الفلاحين حقاً كبارهم وصغارهم ، أو هل هم طبقة كبار
الملاك ، وفيما إذا كانت النفقات والخسائر التي تكبدتها الحكومة في عملياتها ،
معادلة للفوائد التي جناها الاقتصاد القومي في عمومه ، أو فيما إذا كانت هذه
النفقات والخسائر أكبر من تلك الفوائد .

وفي نفس الوقت أيضاً الذي كانت تبدى فيه الحكومة هذا القلق والجزع
على الأحوال السائدة في سوق القطن ، والذي كانت تؤمن فيه إيماناً راسخاً
منذ سنوات العشرين بأن التعويل على سلعة تصدير رئيسية واحدة يحمل معه أشد
الخطار وأفدح الأضرار بالاقتصاد القومي ، لم تعمل الحكومة على إدخال
تعديل في حياتنا الزراعية والاقتصادية ، يستطيع معه اقتصادنا أن يتحرر من
نير الخضوع لسوق عالمية معينة ، إذا عرتها عوارى الكساد ، لفحتنا الأزمة
القاسية بأقصى أعاصيرها . لم تفكر الحكومة مثلاً في إدخال زراعة جديدة
كزراعة الدخان ، لأنه ألقى في روعها أن التحول إلى زراعة الدخان ، سوف
يحرم الخزينة من التيار المتدفق عليها من الرسوم الجمركية . ومن العجيب أن
تلقي الحكومة بالا إلى هذه الخدعة وأن تطمئن إلى هذا الوهم ، إذ من الواضح
أن الحكومة تستطيع أن تظفر بنفس الحصيلة من الرسوم الجمركية في شكل آخر
وهو رسم الانتاج ، هذا فضلاً عن رسوم الصادر من الدخان ، إذا أتيح لهذه
البلاد أن تنتج أنواعاً ممتازة منه تلقى رواجاً في الأسواق الأجنبية .

ولم تفكر الحكومة أيضاً في إدخال زراعات أخرى جديدة يمكن أن تجود في أراضينا وأن تنتج بأقل النفقات ، وأن تقوم بعمل الابحاث المستفيضة في سبيل نجاح مثل هذه الجهود ، كأن القطن كان نباتاً مصرياً أصيلاً ، كان يمارس قدماء المصريين زراعته في أراضهم ، وكأنه لم يكن نباتاً أجنبياً دخيلاً على اقتصادنا ، بذلنا الجهود في تحسين سلالاته وتجويد أنواعه .

كذلك لم تعمل الحكومة على مسح الصحراوات المصرية مسحاً دقيقاً ، والتعرف على مختلف مناطقها ودراسة أيسر السبل للاستفادة من المناطق التي يمكن أن تعتمد فيها على مياه الآبار أو على مياه السيول ، والبحث في مختلف أنواع النباتات التي يمكن أن تصلح لها هذه المناطق ، وتذليل وسائل الانتقال منها وإليها .

كل هذه وغيرها أغفلتها الحكومة إغفالا تاما وأشاحت بوجهها عنها لأنها ما كانت تريد أن تجد في رفع مستوى الحياة القومية ، اللهم إلا إذا كان السبيل ذلولا ميسورا ، لا يقتضى منها جهدا ولا يكلفها عنقا ، ولأن مثل هذه الدراسات والبحوث قد تتطلب وقتا طويلا من العمل الساكن الصامت ، وهي تبحرق دائما شوقا إلى المشرعات الضخمة التي تجذب إليها الانظار ، حتى ولو لم يعد عملها فيها غير الحديث والوعود وبناء الآمال .

وأكرر مرة أخرى ، أن حكومتنا ظلت لاهية عن ذلك التطور الخطير الذي كانت تتجه إليه حياتنا الاجتماعية بقوة دافعة قوية ، نتيجة لذلك التضخم البشرى الملحوظ في أعداد السكان ، في الوقت الذي ظلت فيه رقعة الأراضي المنزرعة ، باقية على ما كانت عليه منذ سنوات طوال ، إن لم تتعرض للاغارة عليها بسبب امتداد العمران والحاجة إلى مزيد من البناء . فلم تفكر في إعداد برنامج لاستيعاب

هذه الاعداد البشرية في أعمال منتجة ، وفي تهيئة فرص رزق جديده لها ، وفي إعادة توزيع مركز الثقل بين السكان عن طريق الدعاية والارشاد والمساعدات المالية ، وعن فتح مجال الهجرة إلى جنوب الوادي ، تشجع عليها بكل وسائل التشجيع ، ثم أخيرا عن طريق تعليم الشعب ، بأن الافراط في الإنسال لا يؤدي إلى الخير ، طالما تبقى وسائل العيش ضيقة محصورة ، وأن انتاج الخلف من الأولاد ، بلا ضابط ولا حساب ، ودون تدبير جميع الضمانات التي تكفل تنشئة هذا الخلف تنشئة صالحة ، جريمة متعمدة في حق الانسانية وفي حق الوطن . لأن السماح للأعداد البشرية بالتزايد بذلك المعدل الخيف ، في الوقت الذي لا تزيد فيه وسائل العيش بمعدل أكبر ، لا يتجافى فقط مع ذلك الاحترام الواجب الذي ينبغي أن تنعم به الحياة الانسانية ، كالمصدر الأول لكل مقومات المجد والرفعة والنهوض في البلد ، وإنما يدل على استهتار بمعن بقيمة الحياة الانسانية ، وعدم تقدير لكرامتها وحرمتها ، وعدم دراية أو إغفال متعمد للاتجاهات الاجتماعية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق حياة أسعد وأرغد لكافة المواطنين .

وبهذه الصورة تركت حكوماتنا مشكلة الفقر يتضخم شأنها ، ويتفاقم خطرها ، دون أن تعمل منذ وقت بعيد لدرا جميع الاخطار التي تنجم عنها ، وتركت فوق ذلك مشاكل ملكية الأرض تزداد تعقدا من ناحيتها : من ناحية شيوع حجوم الملكيات الكبيرة في بلد تعتبر فيه الأرض الزراعية أندر السلع جميعا وأعلىها قيمة ، وأكثرها خضوعا لنزعات الاحتكار من جانب طبقة أخشت في استغلال هذه القوة الاحتكارية ، ومن ناحية شيوع الملكيات الصغيرة وتعرضها للتمتت الذري ، بسبب نظام التوريث بين عدد كبير من الأولاد .

ولكن هذه الحكومات نفسها وجدت نفسها كما سبق أن أكدت عاجزة عن أن تقف ساكنة لا تتكلم أمام الأخطار القاسية التي كانت تهدد النظام الاجتماعي في مصر ، وأمام

التطورات الاجتماعية الخطيرة الجارفة ، التي اندفعت إليها الحياة الاجتماعية في خارج بلادنا ، وأمام المثل الرفيعة التي وجدت الحكومات في خارج بلادنا ، أنها مجبرة على أن تتجه إليها بكل قوتها ، تحقيقا لنظرية التكافل الاجتماعي ، فأكثرت من الطنطنة والتشدد بأنها في سبيل مجارة هذه التطورات ، وأنها مقبلة على علاج مشاكل الفقر والجهل والمرض ، وأن ضميرها غدا يقلق لهذا النشاط الواضح الذي يشيع بين جنبات الكيان الاجتماعي في مصر ، فذرعت ببعض السياسات الفجة غير المدروسة ، وطبقت بعض الخطط ، التي تستلقت الأنظار ، والتي تستطيع معها أن تبالغ في الدعاية ، بأنها مقبلة بكل قواها على تحقيق العدالة الاجتماعية ، فعظمت بذلك كله الطريق إلى الإصلاح الحقيقي المجدى الدائم المنتج . لأنها دلت أفراد الشعب جميعا ، وجبنت عن أن تطلعهم على حقيقة الموقف . في بلادنا ، إذا صح أنها كانت تدرى حقيقة هذا الموقف . وهكذا وجدنا أنفسنا أمام أفواج من أنصاف المتعلمين ، يخرجون إلى الحياة ، وهم غير مسلحين ، بالسلاح الذي يؤهلهم لشق طريقهم فيها ، كما وجدنا أنفسنا أمام العمال المصريين وهم يطالبون بالمزيد من الأجور ، في الوقت الذي لم تزد فيه كفاياتهم الانتاجية ، وفي الوقت الذي تزد فيه البلاد بقوة عاملة غفيرة ، لا تجد لنفسها مجالا للعمل المنتج . كما وجدنا أنفسنا مرة أخرى أمام شركات تتلف على مجارة الروح الحكومية الرسمية التي ترد أن تلقى في روع الناس ، وفي روع العمال بالذات أنها غير لاهية عن مطالبهم ، تفق بسخاء على مبان ومنشآت بالغة الضخامة والروعة ، وتقوم بأوسع الدعايات للإعلان عما خصصته من إيراداتها لصالح الطبقات العاملة ، وهي في قرارة نفسها تدرك تماما أنها بانفاقها هذا ، إنما تعمل على تقويت فيض كبير من الضرائب التي كان يتعين عليها دفعها للخزانة ، رفوق هذا كله ، فإنها كانت بسياساتها هذه تعمل على تبديد موارد قيمة ، كان يمكن الانتفاع بها في خلق مشروعات جديدة لصالح الطبقات العاملة نفسها ، ولكن هذا التبديد للوارد كانت تباركه دائما السياسة

الحكومية الرسمية وتشجع عليه ، لأن مصر الملكية كانت تنزع إلى الضخامة الجوفاء في كل شيء . ، لتعلن عن نفسها ماشاء لها الاعلان الذائع البعيد ، الواسع المدى ، والتفادى ثورات العمال وسخطهم ونقمتهم ، وما تؤدي إليه تجمعاتهم من خطر الانقضاء على النظام . وفات المسؤولين أنهم يلعبون بالنار ، وأن رأس المال الذى يفتح مجال الرزق للعمال ، وجل كل وجل ، يتهيب المخاطرة والمجازفة ، في جوارى خرب الخديعة والغش والمالأة . فات المسؤولين هذا ، فأجذب الاستثمار المنتج ، فى الوقت الذى بلغت حاجتنا إليه أمس ما يمكن أن تصل إليه . فاتهم أن العمال الذين تقام لهم أروع المباني وأخفها لأغراض الترفيه ، أشد حاجة إلى استغلال هذه الاموال لضمان مجال من العمل ، تتسع رقعة باستمرار ، لاستيعاب ذويهم فى الريف من يتطلعون إلى الظفر بمستويات أعلى من الدخول . وفاتهم أن نقمة العمال لن تحل عليهم ، إذا لمسوا ضيق العيش وضآلة الفرص فى بلد يكتظ بسكانه وتندر موارده المستغلة ، وفاتهم أن إشعار العمال بحقائق الحياة المصرية ، وبالضيق الذى تعانيه هذه البلاد وتواجهه ، سبيله ميسور ، لو أن الطبقات الحاكمة والمسؤولة قدمت المثل الطيب والقذوة الحسنة ، فتنازلات عن الكثير من امتيازاتها وعن الكثير من أراضيها ، وضربت الأسوة لهم فعاشت عيشا معتدلا معقولا ، ولم تقبل على تلك الحياة الماجنة التى عهدناها والتى قامت على أسوأ اشكال البذخ والترف والسفه .

وما أظن أنه قد ظل خافيا مدى الأثر السيء الذى خلفته هذه السياسة الحكومية التى اطمأنت إلى ولاء العمال والتى جعلتهم يقبلون عليها أيما إقبال — على الأقل فى حشودهم وتشكيلاتهم الجماعية — لأكوواطنين عاديين يخلون إلى ضمايرهم فرادى ، فيرددون فى نفوسهم أسوأ الذكر وينقمون فى سريرتهم على سوء الحال والمآل . ما أظن أنه ظل خافيا أثر تلك السلسلة الطويلة من الرشاوى

التي كانت تغدقها الحكومة على كافة الطبقات ، غير ملقية بالا إلى فداحة العقبى
وسوء المصير . ألم تكن مصر الملكية نصيرة للعمال ، حامية لمصالحهم ، راعية
لشؤونهم ؟ ألم تكن الرأس الحاكمة لها «العامل الأول» ؟ لقد كانت ذلك حقا ، في
كل ما عاود على البلاد بالشر والوبال .

ولكن ، إذا كان هذا ما زرعه الحكومة فإذا حصده اقتصادنا وما الذي
جنيناه نحن المصريين عمالا ومستهلكين ، من هذا الملق والسفه والتبديد ؟ ذكرت
أن رأس المال المصرى والأجنبي على حد سواء قد وجد أن مجال الاستثمار
غير مأمون العاقبة ، وأن الأشياء إنما تسير وفقا للعواطف الماجنة الصاخبة ، فلا
يحكمها العقل ، ولا تتحكم فيها البصيرة . ومن ثم جفل رأس المال عن الاستثمار ،
فأجذب أو كاد يجذب ذلك المعين الذي تعتمد عليه حياتنا الاقتصادية في مواصلة
تقدمها واطراد نمائها . ولقد كانت أحداث يناير سنة ١٩٥٢ هي الذروة التي
أدركتها بسرعة السياسة الحكومية العاصية . وإلى أصدقائي من الاشتراكيين
الحالمين ، الذين لا يأبهون برأس المال الفردى واستثماراته ، والذين يعلقون أعلى
الآمال على الاستثمارات الحكومية ، كمثل أعلى للتنظيم الاقتصادي الحديث ،
وكبديل للاستثمارات الفردية ، أوجه هذا السؤال : من أين للحكومة تلك الموارد
التي لا تنضب من الأموال ، التي تستطيع بها فلاحه مجالات الاستثمار في بلادنا ؟
وإذا كنا نؤمل في تحقيق بعث اقتصادى ، فهل تكفى موارد الميزانية وحدها ،
لمواجهة مطالب هذا البعث ، وهل تكفى الأداة الحكومية وحدها وقد عرضنا
لعجزها وفقرها ، لتحمل الأعباء التي ينطوى عليها الاقبال على الاستثمار في مختلف
المشروعات ؟ أضع هذا السؤال لأوجه النظر ، بأن هناك بلادا تملك من الموارد
والمقومات ، أضعاف أضعاف ما نملكه منها ، لم تجد حكوماتها مناصا من أن
تعمل على تهئية الجو الصالح للاستثمار الفردى ، قوميا كان أو أجنبيا . بل اذكر

أن كثيرا من هذه البلاد تعتمد فرض تعريفات جمركية تكاد تكون مانعه
لورود السلع الأجنبية إلى أسواقها ، حتى تجبر المؤسسات الأجنبية على إنشاء
فروع لمصانعها في بلادها ، داخل الأسوار الجمركية البالغة الارتفاع ، وكل هذا
بطبيعة الحال ، لكي تفتح مجال العمل أمام عمالها ، وتتيح الفرصة الواسعة
لاستغلال مواردها العاطلة .

ويسوقني هذا الحديث عن السياسة الجمركية الحمائية ، لأعود إلى بحث
معرضت له ، وهو مناقشة نتائج تلك الحملة الحكومية المضللة لكسب الرأي
العام العالي في مصر ، وضمه إلى جانبها . ليس هناك شك في أننا أول ما يؤمن ،
بأن رفع مستويات الأجور أمر جدير بالتحقيق ، إذا سبقه ارتفاع في الكفاية
الانتاجية للعمال . كما أننا أول ما يؤمن ، بأن هذا الارتفاع في الأجور ، لابد
وأن يتحقق تحت ضغط الأحداث الاقتصادية ذاتها ، طالما لايسود لون من
الاحتكار في المنشآت التي يعمل فيها العمال . ولكن إذا بقيت كفاية العمال
الانتاجية على حالها ، فكيف يسوغ هذا الارتفاع في الأجور ؟ إذا قيل بأن
رفع الأجور في هذه الحالة ، يعد بمثابة تعديل في التوازن القائم بين المصالح
الاقتصادية المتضاربة والمتعارضة ، وأعني بذلك مصالح الطبقات المالكة والطبقات العاملة ،
أى يعد تحويلا للقوة الشرائية وتوزيعا جديدا للدخول ، إذا قيل هذا ، كان
علينا أن نذكر بأن هذا التحويل لا يمكن أن يحقق نفعا للجاعة بأسرها وللنشاط
الاقتصادى كله إلا إذا وثقنا من حدوث نتيجتين : أولاها — أن يبقى الحافز
على الاستثمار والنشاط على ما كان عليه — على الأقل — قبل رفع مستويات
الأجور ، فلا يشعر أصحاب رؤوس الأموال بعنت وضيق من جراء ارتفاع
الأجور ، يفهمهم إلى إعادة النظر في خططهم وبرامجهم الانتاجية ، بما يردى
إلى تراخي نشاطهم وفتور همهم . وثانيتهما — أن يؤدي رفع الأجور إلى

انفراع فى مستوى عيش الطبقات العاملة ، بما يزيد من كفايتهم الانتاجية ، فلا ينتهى الأمر بهم إلى اتفاق الدخل الزائد على أهوائهم وعيشهم ، أو إلى الإفراط فى إنتاج الذرارى والخلف . فإذا تأكدنا أن رفع الأجور لن يتحقق معه النتيجةتان المذكورتان ، كان هذا الرفع للأجور وخيم العاقبة سىء الأثر . ولكننا إذن فى مكان مز يعمل على رفع مستواه العيشى عن طريق بيع أملاكه أو الإغارة على رأس ماله . وإذا بقى هناك إذن ما يدفع المسؤولين أو يغرى المفكرين ، بضرورة تحقيق توازن اجتماعى ، فان فى سياسة الضرائب ، وما إليها من السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، ما يكفل تحقيق هذا التوازن الاجتماعى ، دون تعريض التوازن الاقتصادى لخطر الاختلال . واكتفى بهذا القدر — لأننى عرضت لهذه المشكلة فى شىء من الاسباب ، فيما سبق ان كتبت من مقالات وكتب .

وإنى أرجو من حكومتنا الحاضرة ، أن تدقق فى دراسة هذه المسألة ، وأن تعيد النظر فيما تقبل عليه من سياسة أجرية ، إذ عليها أن تفرق بين النتائج القريبة العاجلة وبين النتائج البعيدة المدى ، التى قد يكون لها من الخطر ، أضعاف أضعاف النفع القريب المعجل . وإنى على يقين من أن حكومة أخذت على نفسها أن تصارح الشعب بكل الصعوبات التى تواجهه ، واستنتت لنفسها خطة قوامها الشجاعة والجرأة فى المصارحة ، وأقبلت على واجبها بثقة واطمئنان . مستلهمة فى كل ذلك الصالح العام وخير الجماعة ، لابد وأن تواجه هذا الموقف بالذات بما يقتضيه من الصراحة والجرأة والشجاعة . هذا رأى أبديته فيما مضى ، ولا أزال أصر على ابدائه الآن ، وسوف أظل مؤمنا به ، متمسكا بصحته ، على الرغم من معارضة فريق من الاقتصاديين ، الذين يكونون قد تعجلوا فى الحكم على الأمور ، أو الذين قد يرون أنه ليس من الحكمة معارضة اتجاه اجتماعى جارف نحو تطبيق

مبادئ الاشتراكية ، حتى ولو كان هذا التطبيق قائماً على نظريات خاطئة .

وكما سبق أن بينت ، فإن كل رفع في مستوى الأجور ، لابد وأن يصحبه نفقات الانتاج ، ومن ثم لابد وان يصحبه ارتفاع في أسعار ارتفاع في السلع المنتجة ، وهى السلع التى يستهلكها سواد الشعب ومنهم العمال أنفسهم . وارتفاع نفقات الانتاج فى بلد بادية فى الصناعة كبلادنا ، ظاهرة خطيرة ، لأنها قد تجر بدورها إلى ارتفاع فى نفقات الانتاج ، ينشأ بسبب تراخى الادارة فى القيام بواجباتها ، أو بسبب إلقاء أعبائها على أشخاص لا يتمتعون بأكبر قدر من الكفاية اللازمة ، لا يعنون برعاية مآتمليه قواعد النزاهة والأمانة فيسرفوا مثلاً فى تعيين المحسوبين عليهم ، دون نظر إلى حسن استعدادهم للأعمال التى يقومون بها أو ما إلى ذلك .

وليس أيسر على المفوضين بشئون الإدارة ، إذا جوبهوا بأن ثمة ارتفاعاً ملحوظاً فى نفقات الانتاج ، من أن يتذرعوا بالسياسة السخية فى شأن منح الأجور للعمال ، ليتخذوها درعاً لهم يتقون به كل اتهام يوجه إليهم ، ماساً بحسن إدارتهم وكفائتهم أو توخى جادة الأمانة والنزاهة فى أعمالهم . ليس أيسر لهم من الاحتماء وراء هذا الارتفاع فى الأجور ، للنجاة مما قد يحيق بهم من جراء أعمالهم . وليس أيسر لهم من أن يتقدموا للحكومة ، مطالبين بانقاذ الموقف الذى بلغوه ، أو أبلغهم اليه التماذى فى رفع أجور العمال ، عن طريق رفع الرسوم الجمركية على الواردات من السلع المماثلة للانتاج الوطنى . وإلا فإنهم يكونون غير مسئولين عن النتائج الخطيرة التى تنجم عن توقف الأعمال وتشرذم العمال . فلا تجد الحكومة مناصاً من الاستجابة لهذه المطالب ، فترفع الحواجز الجمركية ، تحقيقاً لسياسة حماية الانتاج الوطنى ، ودرءاً للبطالة التى تهدد الطبقات العاملة ، ومن ثم ترتفع الاسعار مرة أخرى بسبب الحماية ، ترتفع الاسعار على سواد المستهلكين ومنهم الطبقات العاملة نفسها .

وقد لا يعلم الكثيرون أن ارتفاع الاسعار الذى ينجم عن رفع الأجور أولاً، ثم عن رفع مستويات الرسوم الجمركية على السلع الواردة المماثلة ثانياً، يربو بكثير على القدر الذى ترتفع به الأجور، وعن القدر الذى ترتفع به الرسوم الجمركية، وهكذا لا يفوت أصحاب المشروعات أن يظفروا بأكبر الغنم من وراء هذا الرفع لنفقات الانتاج، وللرسوم الجمركية. وهكذا يجد أصحاب المشروعات فرصة سانحة لزيادة معدلات أرباحهم على حساب طبقات المستهلكين. وهكذا يجد أصحاب المشروعات مرة أخرى، أنه ليس هناك ما يدفعهم إلى الاقبال على البحث فى سبيل خفض النفقات وفى سبيل تجويد السلع المنتجة وتحسين أنواعها، ذلك لأن ذلك السوط الذى كان يهددهم باستمرار بأقصى العذاب وأشدّه والذى كان يحثهم على السير دائبين، باحثين عن انجع الوسائل التى تعينهم على الانتاج بأقل النفقات، هذا السوط، وهو سوط المنافسة الخارجية، قد تهتك فى أيدي قابضيه، وتهلّل فى أيدي الممسكين به.

ولعل هذا يكفى للدلالة على مدى الشر الذى يغشى حياتنا الاقتصادية، بسبب سياسة الارتجال والتمويه، بل سياسة الزيف والملق. وبدلاً من أن نجد صناعاتنا التى نبني عليها الآمال العريضة، فى بناء مجدنا القومى، أداة قوية من أدوات الانشاء والتعمير ومواصلة سياسة التضيق، إذ بها نجدّها قد تخاذلت وقد بلغت عنفوانها، واطمأنت حيث كان جديراً بها أن تظل حذرة متوجسة متوثبة، مناهضة لمنافسيها، مكتسحة لأسواقهم فى الداخل وفى الخارج. إذ أية أمة تستطيع أن تملك كل ما تملك من مقومات ومن عوامل القوة فى الظفر بالأسواق؟ ألسنا فى مركز منيع لا يضارع مركز اليابان أو أسبانيا أو حتى إيطاليا؟ ثم ألسنا نملك حب وعطف وولاء الملايين من أبناء العروبة؟ فلماذا إذن تقعد عن استغلال هذه الفرص الفذة المهيأة والمتاحة لأن نتبوأ مركزنا العتيق فى الشرق؟

ويكفي هذا العرض الوجيز للسوءات التي تسفر عنها سياستنا الأجرية ، وسياستنا الجمركية ، وإنى أرجع القارىء إذا أراد أن يحظى بعلاج أوفى لهذه المشكلة إلى رسالة فى هذا الموضوع « السياسة الجمركية فى مصر » ، قدم بها أحد طلابى فى قسم الماجستير ، وهو الأستاذ الفريد أبادير ، عالج فيها جوانب الموضوع كله .

(٣)

والآن تبقى أمامى مشكلة حار فى تحليلها الكثيرون ، وجزوا عن إعطاء فكرة سليمة عنها ، ولو أنهم كانوا يذكرونها كعامل أساسى فى انتشار الفقر والجهل والمرض وسيادتها فى ربوع مصر . هذه المشكلة هى مشكلة تزايد السكان مع بقاء موارد البلاد المستغلة على حالها . وهى أجد نفسى مرة أخرى على خلاف خطير بينى وبين فريق من المفكرين ، أو من يدعون لأنفسهم أنهم يفكرون . ففريق من هؤلاء لا يزال يؤمن بأن الأعداد البشرية لم تصل فى بلادنا إلى ما يجب أن تبلغه ، وأن أمام هذه البلاد مرحلة طويلة يجب أن تتجاوزها قيل أن تشعر بأزمة سكانية . وإذن فمن الاجرام فى رأيهم التحويل فى شأن هذه المسألة ، لأن المصريين يجب أن يتركوا لشأنهم يتزايدون كما يشاءون . وهم يحتجون فى هذا كله بحجتين : أولاها أن هناك من الدلائل ما يوحى بأن عدد المصريين القدماء كان يبلغ فى بعض عصورهم ما يربو على الثلاثين مليوناً من النفوس ، وأنه إذا كانت قد اتسعت جنبات مصر القديمة لهذا العدد الزاخر من السكان ، فكيف يضيق رحاب مصرنا الحديثة بما يضارع هذا العدد ، على الرغم من تبدل أحوال الزراعات ، وتقدم نظم الرى وفنونه وأساليبه . ولم أجد لهذا المنطق ما يؤيده ، ويكفينى أن أذكر أنه

إذا صح فعلا أن مصر القديمة كانت تأوى ما يربو على الثلاثين مليوناً من النفوس ، فعلى أى حال كانت تعيش هذه الملايين ؟ هل كانت تعيش عيش الأحرار أو عيش العبيد ؟ هل كانت تعيش هذه الملايين عيش الأمراء والسكينة والطبقات المحظوظة أو هل كانت تعيش عيش بناء الأهرامات والمعابد والقبور ؟ ولعل البعض لا يحاول فى هذا الشأن ، أن يوجه إلى تياراً زاخراً من العبارات الخاطفة ، التى تعودنا سماعها ، عن مدينة مصر الغابرة ومجدها المؤثر ، إذ يجب علينا أن ننظر نظرة أعمق إلى المدينيات الغابرة والمدينيات الحاضرة وأن نفقد بأبصارنا إلى الحقائق مجردة عن كل تزويق وتهويل . فالمدينة لن تكون مدينة حقاً بالمعنى الذى نذهب إليه ونؤمن به ، إلا إذا كانت مدينة شعب ، لا مدينة عاهل أو طبقة من الطبقة ، مدينة تقوم على رعاية حريات الأفراد وكرامتهم ، وتؤمن بحقوقهم فى العدل والمساواة ، وتعترف بأن كل فرد فى الشعب ، وكل نسمة تتردد فى كيان كل منهم ، لها من القيمة ، ما لقيمة فرعون نفسه ، أو ما لقيمة الملك نفسه ، لا أقل من ذلك . فإذا طالب البعض التماس ، أن يصروا على غير ما ذهبت إليه ، سمت اليهم السؤال الآتى : هل كانت مصر الحديثة تنعم فى أيام اسماعيل بحضارة لا تقل عن حضارات كثير من بلاد أوروبا ؟ ألم تنشأ الأوبرا وحدائق الحيوان والطريق إلى الهرم وغير ذلك من مقومات الحضارة ؟ هل كان الشعب المصرى سعيداً كل السعادة رافلاً فى أتم النعم بسبب إقبال اسماعيل على انجاز هذه المشروعات والانشاءات ؟ هل أقيمت هذه المشروعات وانشئت لتقديم مصالح أفراد الشعب وغمر نفوسهم بالسعادة ؟ أو هل سخر الشعب ، وسخرت إمكانياته ليشيع السرور فى قلب عاهله ، ولتشيع نزواته ونزعات نفسه ؟ هل كان الشعب فى كل ذلك سيداً أو مسوداً ؟

وثانية هذه الحجج التى يسوقها اليها المستخفون بمشكلة السكان ، تلخص فى أن إمكانيات مصر الاقتصادية كبيرة وكبيرة جداً ، وأنه إذا قامت الحكومة باستصلاح الأراضي البور وغزو مساحات كبيرة من الصحراء وتصنيع البلاد ،

وكل ذلك عن طريق نظم التوجيه والتأميم وما إليها من نظم تزخر بها جعبة
 بعض المفكرين ممن ينقلون عما يحدث في بلاد غير بلادنا دون ترو أو إمعان ،
 لو قامت الحكومة بكل هذه البرامج التعميرية الضخمة ، لأمكننا في مصر أن
 نأوى الملايين والملايين ، ولما كان لنا إذن أن نجزع أو يستبد بنا الهم أو القلق ،
 فلتبدأ الحكومة في رأيهم — هذه البرامج التعميرية الضخمة غير وانية
 ولا مستبعدة ، وفي هذا وحده الحل كل الحل للمشاكل التي تواجهنا ، ولا سيما
 مشكلة السكان . وما أظنني في حاجة إلى التنويه بأهمية كلمة « إذا » هذه
 التي تعتبر المفتاح الرئيسى للحل الذي يتقدمون به . فلنسلم بأن الحكومة سوف
 تقبل بكل قوتها على تنفيذ كل هذه البرامج ومن الآن . فتنى هذه المشروعات ؟
 هل تنى في يوم وليلة ؟ هل تنبض الحكومة في يدها على عصا سحرية ، إذاطوحت
 بها ذات اليمين وذات الشمال ، دنا لها البعيد ، وسلس لقيادتها المستعصى ، وذل
 لها المستحيل ، بحيث لا تفتأ قليلا حتى نجد أن الصحراوات قد تفجرت فيها
 الينابيع وغمرت الأهار وتحولت إلى جنان فيحاء !! ان « اذا » هذه كلمة سهلة
 خادعة ، من اليسير على الكتاب والمفكرين أن يضعوها في مقدمة اقتراحاتهم ،
 ولكن على المفكرين المدققين منهم . قبل أن يقدموا على وضعها في صدر أرائهم
 واقتراحاتهم ، أن يمعنوا النظر في مدى احتمال تحقق الشروط التي وضعوها ،
 أى عليهم أن يقدرُوا أولا احتمالات النجاح واحتمالات الفشل . ومتى كانت هناك
 احتمالات للنجاح واحتمالات للفشل ، فان معنى هذا أن هناك بحوثا يجب أن تتم
 ودراسات يجب أن يقام بها ، وكل هذه قد تستغرق وقتا طويلا . فاذا استقر
 في الذهن احتمال نجاح فكرة أو مشروع ، فان تنفيذ هذه الفكرة أو ذاك
 المشروع قد يقتضى وقتا طويلا . قبل أن يبدأ الشعب في جنى الثمار المربحة من
 تنفيذه . ومن ثم تقضى طبائع الأشياء أن تنقضى حبة من الزمن ، قد تطول

أو تقصر تبعاً لظروف كل حالة ، قبل أن يتم إنفاذ البرامج المنشودة ، وفي خلال كل ذلك يستمر عدد السكان في التزايد بالمعدل الخفيف الذي عهدناه فيما مضى ولا نزال نعهده في أيامنا هذه . فكيف نضمن إذن ، بأن تأتي الثمار الناتجة من تنفيذ هذه المشروعات ، بحيث تكون أكبر ، أو معادلة على الأقل ، للمعدل الذي يتزايد به عدد السكان ؟ وما الحكمة إذن في التعلق بآمال وأمان ، ليس في وسعنا أن نقطع بإمكان تحقيقها بالشكل الذي نرغب فيه ونطمئن إليه ؟

ليس هذا فقط ، بل هناك ما هو أفدح من ذلك . وهو أن هؤلاء المفكرين عندما يستخفون بمشكلة السكان ، ويهونون من شأنها ، معلقين الأمل على تحقيق البرامج التي يحشدونها حشداً ، يغفلون عن مستوى العيش الذي يجب أن يكفل للأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية معاً . فهم لا يبنون نظرتهم إلى المشكلة على أساس مستوى معين من العيش ، يطمثون إليه ، ولكنهم يطلقون هذه النظرة إطلاقاً ، دون قيد أو شرط . وفي الوقت الذي يوضح فيه المفكرون والكتاب بالشكوى من مستوى العيش المنخفض ، حتى بالنسبة للطبقات المتوسطة ، وحتى بالنسبة للطبقة المتوسطة العليا ، فانهم لا يظهرون اهتماماً بذلك المستوى ولا يقيمون له وزناً ، لأن كل همهم هو أن يثبتوا أن في أرض مصر وتحت جوها متسعاً ، يمكن أن يضم في رحابه عدداً أكبر من الملايين ، فوق الملايين الذين تزدهم بهم البلاد في الوقت الحاضر . وما أظن أن مثل هذا المنطق ومثل هذه النظرة للمشكلة تدل على جدية في التفكير وتبصر بالأخطار وتحوط للعواقب وفهم للنتائج . لأنه ماذا يعنيننا أن يكون لدينا الملايين فوق الملايين من البشر ، إذا كانوا عجزة ضعافاً لا مرضى ، يتعشرون بالحياة وتعثر بهم حياتهم . وإذا كنا نعمل على تجويد إنتاج السلع ونهفن في إخراجها ونعني بكيفها لا بكمها ، إذا كنا نبذل الجهد في سبيل التفوق الكيفي والتنوع في الأشياء المادية ، فكيف يهون علينا أمر

إنتاج الأجيال المستقبلية ، وكيف نسمح لأنفسنا بأن نغبط حق هذه الأجيال المستقبلية فلا نهىء لها كل فرص الحياة الكريمة الرفيعة وهى بلا نزاع ثروة أعظم ثناً من جميع الثروات المادية التى نملكها ؟ أليس جديراً بنا كأمة متطلعة إلى العلى أن نغتن عليها بالهوان فلا نسمح بارسال انتاجها إرسالا ، دون أن نتدبر كل الوسائل التى نملكها لرعاية تنشئتها وتنشئة صالحة سامية ، ودون أن نقدر بما نملكه من الموارد مقارناً بمستوى العيش الذى نرغب أن يسود لها . إننا ملأنا الجو صراخاً وعويلاً ، بسبب انتشار الفقر والجهل والمرض ، ولكننا وقفنا عند هذا الحد من الصراخ والعويل ، فلم نعمل على إفهام الشعب وتعليمه أنه يملك فى يديه كل الأسباب التى تدعو إلى سعادته أو شقائه . لم نعمل على ذلك إما لأننا كأمة شرقية لا نزال نستحي من معالجة مسائل الجنس ومناقشتها مناقشة علمية ، وإما لأننا تركنا أنفسنا نتواكل على الأقدار ، ونترك لها حل مشاكنا المستعصية . وسواء كان الأمر هذا أو ذاك ، فانه غير جدير بأمة ناهضة متوثبة تقدر مسؤولياتها وتعى وعياً كاملاً ، مختلف المشكلات التى تبتليها .

أخرج بهذا كله لأقرر بأن أعدادنا أكثر مما تستطيع مواردنا تحمله فى الوقت الحاضر ، بل أكثر مما تستطيع هذه الموارد تحمله فى المستقبل ، إذا كنا جادين حقاً فى رفع مستوى حياة الملايين من الأفراد الذين لا يزالون يعيشون فى أدنى دركات الحياة ، الحياة المادية والحياة الذهنية والفسكرية معاً . وأخرج بهذا كله لأقرر بأن زيادة الأعداد البشرية لأمة من الأمم لا تدل على مقدار حضارتها أو رفاهتها أو سعادتها ، لأن المعول فى كل هذا على شيئين رئيسيين : أولهما مقدار نصيب الفرد من الدخل الأهل الحقيقى . وثانيهما مدى توزيع الدخل الأهل توزيعاً يراعى فيه التقارب وعدم الغلو فى الفوارق . وكل أمة فى هذا الوجود تتسكب الاعتماد على هذين المقياسين ، عند رسمها سياسة حياتها فى الحاضر

أو المستقبل ، إنما تلهو وتعبث وتعرض رفاهية الملايين من أبنائها للدمار .
وما أظننى فى حاجة لأن أقرر أن كلا هذين المقياسين الحيويين ، يدلان على
سوء أحوال العيش فى مصر ، كما يدلان على الاخطار التى تهدد رفاهية المصريين
فى المستقبل . ومع أننا لا ننكر أن ثمة جهوداً تبذل ، ولو أنها كانت ضعيفة
متراخية فيما مضى ، لوضع حد للفروق الكبيرة فى الدخول ، إلا أننى أشعر
بالكثير من الوجع إذا اقتصر أمر جهدنا فى هذه الناحية . لأن مشكلة المصريين
تبدو فى نظرى . مشكلة إنتاج ، أكثر مما تبدو أنها مشكلة وضع حد للفروق
الكبيرة فى الدخول . وما أظن القارىء بغافل عن أنه من اليسير القضاء بسرعة
على تفاوت الدخول ، عن طريق الجهاز الضرائبى ، ولا سيما فى ظل نظام حكومى
شعبى ديمقراطى ، لا يقوم على أساس تغليب مصالح طبقة من الطبقات على مصالح غيرها
أو ظفرها بنصيب الأسد من الدخل الأهلى ، وإنما يقوم على أساس تحقيق قدر
كبير من العدالة والمساواة بين كافة الطبقات والأفراد . ولكن هذا اليسر الذى
يتصل بالتضييق بين الدخول ، يقابله عسر بالغ ومشقة مفرطة ، فى زيادة حجم
إنتاجنا الحقيقى ، أى فى زيادة حجم الكعكة التى يتقاسمها جميع المساهمين فى
إنتاجها . وهذا العسر وهذه المشقة ، إنما يقومان بسبب ضخامة المشاكل التى
تواجه الحكومة والشعب ، وبسبب ما سبق أن نوهت عنه من القصور الذائق
الذى يشيع فى الاداة الحكومية ويجعلها عاجزة عن الحركة والاداء بالسرعة
الواجبة وبالجد المطلوب . وأخيراً بسبب قصور أفراد الشعب ، حتى المتعلمين منهم
عن فهم المشكلات التى تواجههم ، واقتقارهم الى فلسفة للحياة تقوم على العمل أولاً
وعلى كسب العيش ببذل عرق الجبين ، بالتعب والنصب ، بدلا من الفلسفة التى
استبدت بنا طويلا وذاعت بيننا وهى فلسفة التواكل والتخاذل والاستسلام .

ولعله يقع على الحكومة العبء الأول في سبيل حث الأفراد على الاهتمام بمشاكل بلدهم . وهى مشاكل كل فرد من المواطنين ، فى العهد الجديد ، الذى سبق أن نوهت أنه يترجم ترجمة صادقة ، ويعبر تعبيراً أميناً عن الديمقراطية المصرية السليمة فى أروع صورها ، ديمقراطية رجل الشارع ، ديمقراطية المواطن الغادى والرائح متنقلاً فى السيارة أو القطار أو الترام ، وديموقراطية الموظف إذا خلا لأصدقائه فى قهوته ، وديموقراطية ماسح الأحذية ، وديموقراطية البائع المتجول ، إذا اطمأن كل منهما للعميل الذى تلقى به إليه صدقة سانحة .

ولعله يقع على الحكومة واجباً مقدساً ، أشعر بثقة كاملة ، أنها مدركة له مقدرة خطره وبشأنه . وهو تعبئة موارد الأمة الروحية والمادية معا .

وكم هزت منا المشاعر ، فى العهد الذى نستوحى فيه كل أسباب الكرامة والعزة ، والذى نستلهم له كل مانعز به من مثل سامية رفيعة ، ومن آمال عريضة فى مستقبل باسمه . يظفر به كل مواطن مهما صغر شأنه ، أن نجد للثورة شعارها وأن نجد للحكومة فلسفتها فى الحكم .

فأما شعار الثورة ، وهى ثورة المصريين جميعاً على مفاصد الحكم فى عهود مضت وانقضت ، وليست ثورة فئة أو جماعة بعينها ، ثورة طلاب الجامعة فى جلال اتحادهم وطرحهم لحزبياتهم ، ونسيانهم لخصوماتهم ، وتآلف قلوبهم ، رقت أن كان الطغاة مرتبعين على عروشهم ، يظنون أن الدنيا قد دانت لهم وأن أحوالها دالت إلى إرادتهم ومشيتهم وإرادتهم هم دون غيرهم ، وثورة رجال الحكم من المصريين المحترمين الذين شهدوا عهد الفساد ، وشهدوا عهد الثورة والتحرير ، وثورة المواطنين العاديين ، ثورة رجل الشارع كلما اهتز ضميره بما يسمع من افك وزور ، وضع وجدانه بما يشاهد من عبث ولهو واستهتار .

أقول فأما شعار هذه الثورة ، وهى ثورتنا جميعا على كل شىء فاسد عفن ، فانها
« الاتحاد والنظام والعمل » .

وأما فلسفة هذه الثورة ، وفلسفة حكومتها فهى القضاء على المزايا الطبقيّة
الاستكبارية وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى العيش ، لاعن طريق الملق ،
ولا عن طريق استمدار هتاف الهتافين ، ولكن عن طريق المصارحة الجريئة
ومطالبة الجميع بتحمل التضحيات وتجشم المشقات والتغلب على نزوات النفس .
وما من أمة استطاعت أن ترقى مدارج المجد والعظمة ، وأن تبلغ الذروة من
آمالها ، إلا بعد أن دانت عليها نزواتها ووضعت لنفسها نظاما صارما ، قوامه
الكبت وضبط النفس ، وإلا بعد أن دفعت ثمنا غاليا من التضحيات واقتطعت
من صميم حياتها جهودا مضيئة ، لتبلغ بها مآربها الرفيعة .

هذه هى سنة الحياة . فكل شىء فيها له ثمنه ، الذى يعدله تماما . وقد
جربنا حياة رخوة قوامها الدعة والاستسلام ، والرضاء والقناعة بكل ما تأتبه
لنا الأيام ، وقد دفعنا فى ذلك ثمنا غاليا فادحا ، هى التركة المثلثة بالديون الزاخرة
بالارزاء التى يثوء بها كاهلنا اليوم . دفعنا فيها ثمنا غاليا من حرياتنا وكرامتنا
ومن قوتنا وأودنا ، ومن صميم روحنا ، ووجدنا أنفسنا وقد لحقنا الفقر
والإملاق بلوافحه ، وأختتنا الأسقام والأمراض ، وأمضنا الجهل وأثقل بعبئه
علينا ، فتركنا الأيام سبة فى جبين الإنسانية ، أمة ضعيفة فقيرة جاهلة متواكلة ،
تضرب مثلا حيا نابضا ، لكل حالات التأخر المادى والذهنى .

ولكن وقد حابتنا العناية فاستطعنا فى النهاية أن نخلص من نير الذل والهوان
وقد تجمعت قوى الأمة فنفضت عنها غبار الماضى الدليل المشين ، فان علينا
واجبا مقدسا نحو أنفسنا ونحو الإنسانية ، وهو أن نكون بناء مجد وعزة ،

وأن نعمل لنضرب المثل لسكل من يريدون أن يحدوا حدونا في العيش ايجادا اعزاء . والعزة والمجد لن يتأتيا للخاملين المتقاعين ، وإنما يتأتيان لأمة صابرة مصابرة ، لا تضع جهدا في غير نفع ولا وقتا في غير انتاج . والعزة والمجد لن يتأتيا لنا إلا إذا ضحينا بالعاجل في سبيل الآجل وعرفنا حقا قيمة الاتحاد والنظام والعمل ، ثم عرفنا حقا أن بناء المجد الوطني ، والعزة القومية ، لا يقع على عاتق الحكومة وحدها . فليست الحكومة إلا بضعة من الأفراد ، سلبناهم بارادتنا قيادتنا ، وهذا النفر من الأفراد لا يستطيعون شيئا ، إذا وقفنا متفرجين منتظرين . فاليد الواحدة لا تصفق . وبناء المجد لن يتحقق إلا إذا تضافر الأفراد جميعا صغيرهم وكبيرهم ، في أن يضع كل منهم صخرة الأساس التي يعين الواجب القومي على كل منا وضعها في صرح المجد الشامخ السامق . فاذا فرغ كل مواطن لنفسه ، ولها بشواغله عن أن يقدم للوطن هذا القربان المقدس ، وإذا اعتمدنا جميعا على الحكومة ، نترك لها شؤون التدبير . دون أن نعينها بالنصح والارشاد ، ودون أن نعاونها فيما تبغيه من خير واصلاح ، فانما نتنازل عن ديمقراطيتنا وحریاتنا ، وإنما نضيع هباء ذلك التراث الخالد الذي ورثناه كمواطنين لهم كرامتهم ولهم شأنهم وخطرهم .

(٤)

وإذن كان علينا أن نعمل على زيادة الانتاج ، وأن نضع لذلك برنامجا دقيقا مدروسا ، وأن نعي كل مواردنا كأثنا في حرب ضد عدو خطر ، ونحن فبالا في حرب ضد هذا العدو الخطر . فنحن نخشى الجوع والعري ، إذا ظلت الآور تسير سيرتها ، ولم نستطع ان نزيد من صادراتنا ونقلل من وارداتنا لنحصل

على كميات القمح المتزايدة التي تمنع في طلبها الأفواه المتزايدة كل عام . وعلمنا أن نعيد النظر في دراسات واسعة في مشكلة توزيع السكان ، وأن نعمل عن طريق الترغيب والتشجيع على نقل السكان الزائدين عن الحاجة من مناطقهم التي كانوا يعيشون فيها . إلى مناطق هي في أمس الحاجة إلى الأذرع المنتجة والجهود المثمرة . ثم علمنا أن نبحث مشكلة العمل اليدوي ومدى المشقات التي ينوء بها ، ومدى وجوه التبديد والاسراف في موارد الوقت والزمن التي ترتكبها في حق أنفسنا . إذ كيف نسمح لأنفسنا بأن نضيع وقتا طويلا في - ترث الفقدان الواحد من الأرض وفي ربه مثلا باستخدام القوى العضلية الانسانية أو باستخدام القوى العضلية الحيوانية ، في الوقت الذي نستطيع فيه أن نستخدم الآلة الصماء لنؤدي لنا هذه الواجبات في وقت بالغ القصر ، وعلى نطاق بالغ الاتساع . لست أفرر لأول وهلة أن احلال الآلة يجب أن يتم فعلا ، وفورا ، محل الجهود العضلي الانساني . لأن المسألة تحتاج إلى دراسة وبحث من حيث النفقات ومقارنتها ببعضها .

وقد تسفر هذه الدراسة للأسف ، بأنه نتيجة وفرة الأعداد البشرية ، فقد يكون المجهود العضلي الانساني أقل نفقة . ولكني أقرر أنه إذا ثبت أن القوة الآلية أرخص نفقة من القوة الانسانية ، كان علينا أن نعمل على احلال الآلات فوراً . كما أقرر أنه إذا ثبت بأن القوة الانسانية أقل نفقة من القوة الآلية ، فإن معنى هذا أنه يجب تدبير تدبيرنا بحيث نرفع من قيمة هذه القوة الانسانية فوق القوة الآلية . لأننا لن نسمح في بلد يتز بأفراده وبكرامتهم أن يجعل المادة الصماء أئمن من الحياة الانسانية . ولن نبخل ماآربنا في ذلك عن طريق التشريع

برفع الأجور كما قد يتبادر إلى ذهن البعض فقد أشرت إلى أن مثل هذه السياسة تجافى الأوضاع الاقتصادية ، ولكننا نستطيع أن نحقق لونا من التوازن الإنسانى لو استطعنا توزيع السكان على مراعى العيش توزيعاً يتفق مع رغبتنا فى زيادة حجم الانتاج . ثم وهذا هو الأهم لو أننا أذعنا بين مواطنينا بكافة طرق الاذاعة والارشاد والتعليم ، كيف يدخرون جهودهم فى سبيل انتاج اعداد أوفر من البشر ، ليتجهوا بكل قلوبهم إلى كفل حياة انسانية أرفع وأكرم للعدد القليل من الأولاد الذين ينجبونهم .

وقد أتلج صدرى أن يلبس رئيس الجمهورية شيئاً مما ذهبت اليه ، فقد سمعته عن طريق المذيع يحذر فى صراحة وجلاء مواطنينا ، الذين أتاح لهم القدر الطيب أن يفوزوا بنسب من الأراضى الموزعة فى إيتاى البارود يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٣ بأن عليهم ألا يفكروا فى زواج ثان يقبلون عليه ، نتيجة لظفرهم بتملك قطع الأرض الموزعة .

(٥)

وأخيراً أشكر لصديقى السيد حسين عبد الله ، طالب البكالوريوس بكلية التجارة جامعة القاهرة ، الفرصة الطيبة التى أتاح لى كتابة هذه الكلمات تصديراً للبحث القيم الذى وضعه فى موضوع (السكان وموارد الثروة فى مصر) ، وهو البحث الذى فاز بجائزة المغفور له أحمد عبد الوهاب لعام ١٩٥٢ . وبما يؤثر أن هذه المرة الثانية التى يفوز فيها بالجائزة المذكورة ، فقد فاز بها فى العام

الماضى عن البحث الذى قدمه فى موضوع « سياسة التأمين — مالها وما عليها »
وقد قمت إذ ذاك — تلبية لطلبه — بكتابة تصدير لبحثه الذى أوصت اللجنة
المشكلة لفحص أبحاث المتقدمين للجائزة المذكورة ، بنشره فى العام الماضى .

ولا يسعنى إلا أن أهنى الكاتب الباحث على المجهودات القيمة التى لا ينحصر
ببذلها فى سبيل البحث العلمى الخالص ، راجياً أن تصادف هذه البحوث الممتعة
ما تستحقه من رواج وإقبال من جانب القراء ، كما أرجو أن أسجل هنا مدى
الفخار الذى أشعر به كأستاذ لهذا الطالب ، والذى تشعر به الكلية بلاشك ،
نتيجة للجهد العلمى الصادق الذى يسفر عن هذه البحوث .

وهيب مسير
استاذ الاقتصاد السياسى

قسم الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة القاهرة

يوليو ١٩٥٣

338.9
M391kA